الإيجاز في القرائن الصارفة

عن الحقيقة إلى المجاز

دراسة تفسيرية

بين التنظير والتطبيق

إعداد:

الدكتور/ كرم عبدالستار أحمد محمد رضوان

أستاذ التفسير وعلوم القرآن المساعد بجامعة الأزهر

الإيجاز في القرائن الصارفة إلى المجاز – دراسة تفسيرية موضوعية

كرم عبدالستار أحمد محمد رضوان.

قسم التفسير وعلوم القرآن، كلية الدراسات الإسلامية والعربية للبنين بقنا ، جامعة الأزهر، مصر.

البريد الإليكتروني: karam-ahmed.2080@azhar.edu.eg.

ملخص البحث:

تتناول هذه الدراسة بالأصالة: القرائن المعتبَرة الصارفة عن الحقيقة إلى المجاز في القرآن الكريم؛ بتعريف القرائن، وبيان أنواعها، ومكانتها في الأصول التفسيرية، والتمثيل لكل قرينة بمثال من القرآن، وبيان الأسباب الداعية إلى العدول إلى المجاز، كما تتناول بالتعبية الضرورية: الحديثَ الموجَز عن قضية الحقيقة والمجاز وبخاصة في القرآن من خلال آراء العلماء الدائرة بين الانغلاق على الحقيقة واتساع المعنى، وبيان أن هذه الأقوال ما بين إسراف في إعمال المجاز أو نفيه، وما بين توسط بالقول بإعماله بضوابط معتبرة وقرائن منضبطة من القرآن والسنة والإجماع واللغة والعقل ونحو ذلك

وقد خلصت الدراسة إلى نتائج من أهمها: أن الأصل في استعمال الألفاظ القرآنية حملُها على الحقيقة ولا يُصرف عن ذلك إلى المجاز إلا بقرائن معتبرة، كما أن حمل اللفظ على الحقيقة دون الوقوف على هذه الصوارف يُفضي إلى الزلل والخطأ في الفهم لبعض آيات القرآن وما يترتب عليه من فساد في الاتجاه والمنهج والفكر، وأن مسألة القول بوجود المجاز في القرآن أو نفية وإن كانت من المهمات في الدين إلا أنها ليست من أصول العقائد؛ فلا ينبغي التكفير أو التفسيق بإثباتها أو نفيها لاستنادها إلى الاجتهاد القابل للخطأ والصواب

الكلمات المفتاحية: القرائن – الصوارف– الحقيقة – المجاز

Brevity in the evidence to the metaphor objective explanatory study

Abdul Sattar Ahmed Mohammed Radwan
Faculty of Islamic and Arab Studies for Boys in Qana, Department of Interpretation and Qur'anic Sciences, Al-Azhar University, Egypt.
E-mail: karam-ahmed.2080@azhar.edu.eg.

Abstract :

This study deals with the originality: the considered evidence of the truth to the metaphor in the Qur'an; the definition of the evidence, the statement of its types, its place in interpretive origins, the representation of each presumption by an example of the Qur'an, and the statement of the reasons for the rendestagging of the metaphor, as well as the necessary fatigue: the brief talk about the issue of truth and metaphor, especially in the Qur'an, through the opinions of scholars between closing to the truth and the breadth of meaning, and showing that these statements are between excessive realization or denial of the metaphor, and between the mediation of the saying By implementing it with significant controls and disciplined readings of the Qur'an, Sunnah, consensus, language, mind and so on .

The study concluded with conclusions, the most important of which is that the origin of the use of Qur'anic words is to induce the truth and to be dismissed only by considerable evidence, and that carrying the word on the truth without knowing these silos leads to the falsehood and misperception of some verses of the Qur'an and its consequent corruption in direction, approach and thought, and that the question of saying the existence of the metaphor in the Qur'an or exile, although it is a task in religion, is not a principle of doctrine; It should not be atonement or fabrication by proving it or denying it on the basis of the right and wrong ijtihad.

Keywords: Clues - Silos - Truth - Metaphor

مقدمة البحث:

الحمد لله الهادي بقرآنه للتي هي أقوم، والمبيّنِ بسنة نبيه لما هو أسلم، والصلاة والسلام الأتمان الأكملان على النبي الأعظم وعلى آله وأصحابه وعلى كل من دعا في الإسلام لما هو أحكم، وبعد؛ فإن قضية الحقيقة والمجاز في القرآن الكريم رغم ما كُتب فيها قديما وحديثا لا تزال من القضايا التي تتهيبها الأقلام وتحار في حقيقتها لوامع الأفهام لتشعب نواحيها ودقائق مراميها، وقد زلت فيها ثلة من الأقلام، وضلت فيها ثلة من الأفهام؛ ما بين مُفرِط ومفرّط.، وقد تباينت أقوال العلماء فيها حسب توجهات وثقافات كل منهم.

ولما كانت قضية الصرف عن الحقيقة إلى المجاز من القضايا بالغةِ الأهمية لما يترتب عليها من عقائد وتشريعات، واختلاف العلماء فيها ما بين منكِر ومجِيز، وكذا اختلاف القائلين بها ما بين توسط وغلو، وما بين مقدم للحقيقة باعتبارها الأصل، ومقدم للمجاز باعتباره الأبلغ في إيصال المعاني؛ فكان لابد من دراسة القرائن المعتبرة الصارفة عن الحقيقة إلى المجاز في القرآن الكريم؛ بتعريف القرائن، وبيان أنواعها، ومكانتها في الأصول التفسيرية، وضوابطها، والتمثيل لكل قرينة بمثال من القرآن، وبيان الأسباب الداعية إلى العدول عن الحقيقة إلى المجاز، في إطار التفسير الموضوعي؛ لذا أردت–بعد توفيق الله تعالى، وبإيجاز، وتحقيقا لعنوان الدراسة، ومراعاةً لظروف البحث– أن يكون موضوع بحثي هذا: الإيجاز في القرائن الصارفة عن الحقيقة إلى المجاز دراسة تفسيرية بين التنظير والتطبيق.

مشكلة البحث وعلاجها:

تتجلى مشكلة البحث في اختلاف المفسرين في قضية الحقيقة والمجاز في القرآن الكريم، وصرف الحقيقة إلى المجاز لاعتبارات معتَمدة، وينعكس ذلك على أقوالهم التفسيرية دون أن يستدل كثير منهم لما يقول، ويعالج البحث هذا المشكلَ بإيراد القرائن المعتبرة والمنضبطة، والتي يتأتى من خلالها الصرف عن الحقيقة إلى المجاز دون خلل عقيدي أو فساد تشريعي.

حدود البحث:

يتحدد البحث في تتبع القرائن الصارفة عن الحقيقة إلى المجاز–قدر الطاقة– والوقوف على موقعها من الأصول التفسيرية، وبيان ضوابطها، والوقوف على الخلل المترتب على هدرها، والتمثيل لكل قرينة مع الشرح الموجز وإيراد أهم الدواعي والأسباب المعتبرة الصارفة عن الحقيقة إلى المجاز في إطار من التفسير الموضوعي

منهج البحث وخطة السير فيه:

اتبعت المنهج الجمعي: الاستقرائي؛ بتتبع أهم القرائن الصارفة عن الحقيقة إلى المجاز في القرآن الكريم حسب الطاقة، وبالقدر الذي يتحمله البحث، والأسباب الداعية إلى هذا العدول، والوصفي؛ لاستكمال صورة البحث باكتمال أركانها الأصولية والفرعية، والتحليلي؛ بسبر أغوار الأمثلة المصروفة عن الحقيقة إلى المجاز ودراستها دراسة موضوعية للوصول إلى نتائج مرضية، والنقدي بتتبع الأقوال غير المرضية، ونقدها بموضوعية، والمقارن؛ بمقارنتها بالصحيح من الأقوال وليقف القارئ منها على حقيقة ما قيل فيها و ما قصد منها.

وخطة السير في البحث تتمثل في: اشتماله بعد المقدمة على فصلين:

الفصل الأول: المجاز في القرآن حقائق وضوابط: وفيه أربعة مباحث:

المبحث الأول: نظرات في مكونات عنوان البحث، وتحته مطالب ثلاثة:

المطلب الأول: القرائن؛ مفهومها اللغوي والاصطلاحي.

المطلب الثاني: الحقيقة بين الدلالة اللغوية والاصطلاحية.

المطلب الثالث: المجاز بين دلالتيه اللغوية والاصطلاحية

المبحث الثاني: المجاز وتطبيقاته في القرآن، وينطوي على مطالب ثلاثة:

المطلب الأول: أنواع المجاز وعلاقاته.

المطلب الثاني: أقوال العلماء والراجح منها في اشتمال القرآن على المجاز.

المطلب الثالث: هل الأصل القول بالحقيقة أم بالمجاز.

المبحث الثالث: من أسباب العدول عن الحقيقة إلى المجاز في القرآن الكريم وفيه مطلبان: المطلب الأول: من الأسباب اللفظية المتعلقة بالعدول إلى المجاز.

المطلب الثاني: من الأسباب المعنوية المتعلقة بالعدول إلى المجاز.

الفصل الثاني: القرائن الصارفة عن الحقيقة إلى المجاز في القرآن وفيه ثلاثة مباحث

المبحث الأول: ضوابط القرائن والمجاز المصروف إليه، وتحته مطلبان:

المطلب الأول: ضوابط القرائن الصارفة إلى المجاز.

المطلب الثاني: ضوابط المجاز المصروف إليه.

المبحث الثاني: أنواع القرائن الصارفة إلى المجاز في القرآن، وتحته مطالب أربعة:

المطلب الأول: أنواع القرائن الصارفة إلى المجاز من حيث المصدر.

المطلب الثاني: أنواع القرائن الصارفة إلى المجاز من حيث اللفظ والحال.

المطلب الثالث: أنواع القرائن الصارفة إلى المجاز من حيث النص والاجتهاد.

المطلب الرابع: أنواع القرائن الصارفة إلى المجاز من حيث الحجية.

المبحث الثالث: توجيه بعض صفات الرحمن بين الحقيقة والمجاز في بعض آيات القرآن. ثم خاتمة وفيها أهم النتائج والتوصيات، وثبت بأهم المراجع والمصادر

أهمية الموضوع:

تتجلى أهمية الموضوع في كثير من المسائل، منها:

١- اتصاله المباشر بالقرآن، بتدبر معانيه ومحاولة الوقوف على مراد الله- تعالى من كلامه

٢- معالجة قضية أصولية في التفسير وهي القرائن المعتبرة التي من أجلها يُصرف عن الحقيقة إلى المجاز.

٣- الوقوف على الاعتبارات الصارفة عن الحقيقة إلى المجاز، وعدم تجاوزها لمجرد المذهبية أو الأهواء.

٤-الجمع بين التنظير والتطبيق في التأصيل والبيان للقرائن الصارفة عن الحقيقة إلى المجاز

٥- انتهاج المنهج الموضوعي الجامع لأطراف المسائل جمعا أو ترجيحا

أهداف البحث:

يهدف البحث إلى تحقيق غايات عظيمة، منها:

١. تحقيق ما جاء في أهمية الموضوع- قدر الطاقة

٢. تمكين ملكة التفسير الصحيح بالوقوف على أصوله وضوابطه ومنها؛ قضية البحث هذا .

٣-الوقوف على القرائن الداعية إلى العدول عن الحقيقة إلى المجاز في القرآن

٤-بيان الصوارف المعتبرة عن الحقيقة وطرح ما سواها.
٥-الجمع بين التنظير والتطبيق في الأصول التفسيرية للوقوف على مدى حجيتها والعمل بها

٦- تفعيل دور القرائن المعتبرة الصارفة إلى المجاز عند بيان القرآن الكريم

الدراسات السابقة:

_لم أقف-على حسب علمي-على دراسة مستقلة عن القرائن المعتبرة الصارفة عن الحقيقة إلى المجاز في القرآن الكريم لكن وجدت مؤلفات ورسائل في المجاز والحقيقة على وجه الإجمال؛ منها: ما كان مستقلا، ومنها ما جاء ضمن الأصول والقواعد التفسيرية التي ذكرها العلماء قديما وحديثا، فضلا عما هو مبثوث في بطون أمهات المؤلفات، ومما هو حديث:

١. المجاز في اللغة والقرآن الكريم بين الإجازة والمنع –عرض وتحليل ونقد للدكتور عبدالعظيم المطعني ,وهو من أجل ما كتب حديثا في هذا الشأن إلا أن جل ما تناوله قد انصب على الأقوال في قبول المجاز أو رده بعرض الأدلة والترجيح بينها

٢. المحكم والمتشابه في القرآن الكريم للدكتور إبراهيم عبدالرحمن محمد خليفة، وهي رسالته العالمية(الدكتوراه) قسم التفسير بكلية أصول الدين بالقاهرة، ونشرتها: دار نهضة مصر بالقاهرة ط: ١ في ٢٠١٢م

٣- المجاز والتأويل بين المثبتين والنافين وتطبيقهما على مسألة الاستواء، بحث للدكتور عبد الله محيي عزب عميد كلية أصول الدين بالقاهرة، وهو منشور بمجلة الكلية، وقد تناول البحث: قضيتي المجاز والتأويل من حيث الإثبات والنفي والعلاقة بينهما، وقد اشتمل البحث كما أورد صاحبه على

خمسة مسائل وخاتمة؛ وجاءت المسألة الأولى في الحديث عن المجاز بين المثبتين والنافين، وكيف أن المجاز ثابت عند جماهير العلماء، كما عالجت المسألة شبهات النافين ومناقشة هذه الشبهات، وأما المسألة الثانية؛ فقد جاء الحديث فيها عن التأويل بين المثبتين والنافين، وضوابط التأويل. وأما المسألة الثالثة فقد تناولت التفويض، وعلاقته بالمجاز والتأويل، وأما المسألة الرابعة؛ فقد تحدثت عن منهج المثبتين والنافين للمجاز والتأويل في النصوص التي قد توهم التجسيم والتشبيه، والمسألة الخامسة فحديثها عن التطبيق لمنهج المثبتين والنافين للمجاز والتأويل على مسألة الاستواء، وهو بحث قيم في مبناه ومعناه وقد وافقه بحثي في أمر المجاز وما تفرع عنه من أقوال للمثبتين والنافين وتحرير محل النزاع، واختيار الصواب من الأقوال، وزاد عن بحثي بضم التأويل إلى المجاز ودراستهما معا. وزاد بحثي بتتبع القرائن الصارفة عن الحقيقة إلى المجاز.

٤-حكم وقوع المجاز في اللغة والقرآن، بحث منشور بحولية كلية الدراسات الإسلامية والعربية بنين بالقاهرة العدد ٣٣، لعام ٢٠٠٦م، -للدكتور علي بن ذريان الجعفري العنزي بكلية الشريعة والدراسات الإسلامية بالكويت ويدور البحث حول محور: تحرير محل النزاع في بيان الحقيقة والمجاز، ومحاولة تقريب وجهات النظر.

٥. القرائن الصارفة للأمر عن حقيقته وأثر ذلك في الفروع الفقهية في كتابي الصيام والحج رسالة ماجستير بجامعة أم القرى فرع الفقه وأصوله للباحث: محمد علي محمد الحفيان للعام ١٤١٦هـ وقد انصبت عناية الباحث حول إيراد القرائن وبخاصة الصارفة للأمر عن حقيقته وأثر ذلك على المسائل الفقهية من خلال الصيام والحج.

أضف إلى ذلك: المؤلفات في هذا الشأن؛ ما كتب قديما وما ألف حديثا سواء في أصول الفقه أو علوم القرآن أو غيرهما، وقد ذكرت ذلك من خلال البحث.

وهذا الدراسات تتفق مع بحثي في: بيان الأقوال في مفهوم الحقيقة والمجاز ومدى اشتمال اللغة والقرآن عليهما، والترجيح بأن المجاز من مفاخر اللغة ومعجزات القرآن والرد على المخالفين.

ولعل ما يميز بحثي–المتواضع– هذا عما سبق: تتبع أهم القرائن الصارفة عن الحقيقة إلى المجاز جمعا بين التنظير والتطبيق، وبيان ضوابطها، ومدى حجيتها، والتطبيق عليها بنماذج من القرآن الكريم، ودراستها بأسلوب تفسيري موضوعي، وذلك حسب طبيعة البحث المقتضية للإيجاز

الفصل الأول: المجاز في القرآن حقائق وضوابط

المبحث الأول: نظرات في مكوّنات عنوان البحث:

المطلب الأول: القرائن؛ مفهومها اللغوي والاصطلاحي:

المفهوم اللغوي للفظ القرينة:

القرينة بمعنى الفقرة، وهي في اللغة: فعيلة بمعنى مفعولة من الاقتران(١)، وقيل بمعنى المفاعلة مأخوذة من المقارنة(٢)،وقد اقْتَرَنَ الشيئان وتَقارَنا وجاؤُوا قرآني أَي مُقْتَرِنِين(٣) ،ومنه قوله جل جلاله-{ **أَوْ جَاءَ مَعَهُ الْمَلَائِكَةُ مُقْتَرِنِينَ** }(٤)أي: يكتنفونه خدمة له ويشهدون بتصديقه (٥). وللقرينة في اللغة معان متعددة منها: النفس، يقال: أسْمحَت قرينُه أي ذلت نفسُه، وتابعتْه على الأمر، والقرينة: الزوجة، والشيطان المقرون بالإنسان، والجمع والضم، يقال: والقِران بمعنى الجمع بين الحج والعمرة(٦). وقال ابن فارس:(

---

١ – لسان العرب لابن منظور مادة "قرن" ٣٣١/١٣، دار صادر – بيروت، ط: ١، والتعريفات، المؤلف : علي بن محمد بن علي الجرجاني، الناشر: دار الكتاب العربي – بيروت، الطبعة الأولى ، ١٤٠٥، تحقيق : إبراهيم الأبياري

٢ – المرجعين السابقين ، نفس المادة

٣– المرجع السابق(لسان العرب) نفس المادة والصفحة.

٤ – سورة الزخرف من الآية ٥٣

٥– تفسير ابن كثير،٣٢٤/٥، تحقيق: مكتب التحقيق بدار الطباعة ، دار المعرفة – بيروت في١٩٩٢ م

٦– لسان العرب، مادة "قرن"

قرن) أصلان صحيحان، أحدهما يدل على جمع شيء إلى شيء: قارنتُ بين الشَّيئين، والثاني: نتوء شيء بقوة وشدة كالقرْن للشاة وغيرها(١)

القرينة في الاصطلاح:

لما كان اللفظ لا يدل على معناه المجازي إلا بمُعين وصارف له عن المعنى الحقيقي كانت القرينة هي ذلك المُعين والصارف، وقد تعددت تعريفات العلماء للقرينة، ورغم هذا التعدد إلا أنه لا يوجد بينها تعارض أو تناقض، كما أن الكثير من هذه التعريفات إنما جاء لبيان مظاهرها وآثارها أو أنواعها، وقلما نجد من تطرق إلى بيان حقيقتها، ومن تعريفات المتقدمين: "بيان لما أريد باللفظ في عرف الشرع والعادة (٢)، والقرينة ما يبين معنى اللفظ ويفسره(٣)، وعرفها القرافي بقوله: هي الأمارة المرشدة للسامع أن المتكلم أراد المجاز(٤) ،وعرفها من المحدثين الشيخ الزرقاء

١- معجم مقاييس اللغة، المؤلف أبو الحسين أحمد بن فارس بن زكريا، ٧٦/٥، المحقق : عبد السلام محمد هارون: دار الفكر، الطبعة في ١٩٩٧م.-بتصرف واختصار يسيرين

٢ - التمهيد في أصول الفقه، تأليف: أبي الخطاب محفوظ بن أحمد بن الحسن الكلوذاني المتوفى: ٥١٠هـ ١٨٣/١، تحقيق: د/ مفيد أبوعمشة، ط: ٢ في ١٤١١هـ ، مؤسسة الريان -بيروت.

٣ - التبصرة في أصول الفقه لأبي إسحاق الشيرازي، صـ ٢٢، :١ في ١٤٢٤هـ ٢٣م ، دار الكتب العلمية -بيروت

٤- نفائس الأصول في شرح المحصول، المؤلف: شهاب الدين أبي العباس أحمد بن إدريس القرافي، جـ ٢، صـ ١٣١٥، ط: ٤ في ١٤٢٥هـ /٢٠٠٥ -

بقوله: كل أمارة ظاهرة تقارن شيئا خفيا فتدل عليه(١) كما عرفها أحد الباحثين المعاصرين بعد إيراده عدة تعريفات لها عند المتقدمين والمتأخرين واختار هذا القول؛ فقال: "أمر أريد بالدليل الشرعي المحتمل"(٢)وعرفها الدكتور الكيلاني قائلا:" دليل يصاحب النص فيؤثر في دلالته أو ثبوته أو إحكامه أو ترجيحه (٣)

ومن خلال التعريفات سالفة الذكر يمكن تحديد القرينة بـ : أنها الدليل المصاحب للنص لبيان صرفه عما وضع له في الظاهر، وهي نوعانِ: لفظيةٌ وغير لفظيةٍ؛ فاللفظيةُ: هي ما دل عليها بلفظٍ يذكَرُ في الكلام ليصرفَه عن معناهُ الحقيقيّ، ويوجهَهُ إلى معناهُ المجازيّ المرادِ ،وأما غيرُ اللفظيةِ: فهي التي دُلَّ عليها بأمرٍ خارجٍ عن اللفظِ،، وهذا النوعُ من القرينةِ يسمَّى(قرينةً حاليةً) لأنها أمرٌ عقليٌّ لا يدَلُّ عليه بلفظٍ من الكلامِ، بل يدَلُّ عليه بالحالِ (٤)، والمراد بالقرينة كما يقول الدكتور عبد الله عزب: "هي السبب الذي منعنا من حمل اللفظ على الوضع الأول، واضطرنا إلى حمله

---

١ . المدخل الفقهي العام، محمد مصطفى الزرقاء ٩٣٦/٢، مكتبة دار الريان–دمشق ، ط١ في ١٤٠٢هـ

٢ – القرينة عند الأصوليين وأثرها في فهم النصوص، محمد قاسم الأسطل ، صـ ١٨–١٩، بحث مقدم لنيل درجة الماجستير في أصول الفقه /كلية الشريعة في الجامعة الإسلامية بغزه في ٢٠٤م.

٣– القرينة الحالية وأثرها في تبين علة الحكم الشرعي دراسة أصولية، د/عبدالرحمن الكيلاني، صـ ٨٧٣، مطابع: الجامعة الأردنية

٤– التعريفات، المؤلف: علي بن محمد بن علي الجرجاني،٢٢٣/١. والتوقيف على مهمات التعاريف المؤلف: محمد عبد الرؤوف المناوي، الناشر الفكر المعاصر بيروت, دمشق الطبعة الأولى ، ١٤١٠هـ ٤

إلى حمله على الوضع الثاني". ،وعن المراد بالعلاقة قال: "هي وجه الارتباط بين الوضع الأول والوضع الثاني"(١)، والعلاقة بين المعنى اللغوي والاصطلاحي للقرينة متوافقة حيث المصاحبة للتقوية والبيان

١ – المجاز والتأويل بين المثبتين والنافين وتطبيقهما على مسألة الاستواء، بحث منشور بمجلة أصول الدين بالقاهرة للأستاذ الدكتور: عبد الله محيي عزب صـ : ١٢٤٠.

المطلب الثاني:

الحقيقة بين الدلالة اللغوية والاصطلاحية:

الدلالة اللغوية للحقيقة:

مادة:(حقق) تعني في اللغة: الصدق والوجوب والثبات والاستقرار، وما جاء على أصله ووضعه (١)، وهي اسم مشتق من(حقق وحقَّ)، وحقَّ الشيء: أوجبه وأثبته، وحُق الأمر يحُق بالضم: إذا وقع بلا شك، ومنه قوله تعالى { لَقَدْ حَقَّ الْقَوْلُ عَلَى أَكْثَرِهِمْ فَهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ }(٢)(٣)، وحقيقة الشيء: خالصُه وكنهُه وعناصرُه الذاتية، وحقيقة الأمر ما كان من شأنه يقينا(٤)، وقال الجرجاني معرفا الحقيقة من حيث اللغة: "اسم أريد به ما وضع له فعيلة من حق الشيء إذا ثبت بمعنى فاعلة أي حقيق والتاء فيه للنقل من الوصفية إلى الإسمية كما في العلامة لا للتأنيث (٥)

---

١ – يراجع: الصاحبي لابن فارس، مادة: (حقق) صـ ٣٢٠، طبع دار إحياء الكتب العربية–عيسى الحلبي، ١٩٧٨م، ومقاييس اللغة لابن فارس، صـ ١٥٠، مادة(حقق)، ولسان العرب مادة(حقق)، وتاج العروس من جواهر القاموس للزبيدي، ماد: ح– ق ق) ١٧١/٢٥، ط: دار الهداية

٢ – سورة يس الآية ٧

٣ – تاج العروس من جواهر القاموس ١٦٩/٢٥ فما بعدها .

٤ ينظر: البلاغة العربية أسسها وعلومها وفنونها ٣٢٥/٢

٥ التعريفات للجرجاني: ١٢١/١

وفي الاصطلاح:

عرَّف العلماءُ الحقيقة بتعريفات متعددة، أتخيّر منها واحدا لغلبة الظن عندي أنه موجز، ويؤدي ما تتطلع إليه بقية التعريفات:" اللفظ المستعمل فيما وضع له(١)، وزاد بعضهم لفظ" فيما اصطلح عليه من المخاطبة(٢)؛ وعلى التعريف الأول: الحقيقة تعني بقاء اللفظ على ما وضع عليه أولا، وعلى الزيادة في الثاني؛ فالحقيقة تعني ما استعمل في عرف التخاطب إن لم يوضع أولا على ما صار عليه. وعلى التعريفين السابقين يكون المجاز؛ فيقابل الحقيقة من المجاز على التعريف الأول: ما جاء على خلاف ما وضع عليه، وعلى الثاني يكون المجاز: ما جاء على غير ما اصطلح عليه وقت التخاطب.

---

[١] إرشاد الفحول إلي تحقيق الحق من علم الأصول، المؤلف : محمد بن علي بن محمد الشوكاني (المتوفى : ١٢٥٠هـ)، ٦٢/١، المحقق : الشيخ أحمد عزو عناية ، دمشق – كفر بطنا، قدم له : الشيخ خليل الميس والدكتور ولي الدين صالح فرفور، الناشر : دار الكتاب العربي، الطبعة : الطبعة الأولى ١٤١٩هـ – ١٩٩٩م

[٢] ينظر: نهاية السؤل لجمال الدين الإسنوي المتوفى:٧٧٢هـ ،شرح علي منهاج الوصول في علم الأصول للبيضاوي ومعه شرح البدخشي المسمى : مناهج العقول علي مناهج الوصول ٣٣٠/١ط ١ في ١٤٠٥ هـ ، دار الكتب العلمية

المطلب الثالث: المجاز بين دلالتيه اللغوية والاصطلاحية:

المجاز في اللغة: من جاز يجوز، جوزا، وجاوزتُ الشيء إلى غيره وتجاوزته: تعديته، وتجاوز اللهُ عنه أي عفا عنه(١)، ويقال أيضا: أجاز، وجوّز: أباح، وأجزته بكذا: وافقت له ومنحته، وفي الحديث أن النعمان بن بشير رضي الله عنه سأل النبي–صلى الله عليه وسلم– فقال يا رسول الله إني نحلت ابني غلاما فإن أذنت لي أن أجيزه له أجزتُه" الحديث(٢)، ويقال: أجزته؛ فهو مُجاز– بضم الميم بالبناء للمجهول، ومَجاز بالفتح على المصدر: نقل اللفظ من حقيقته إلى كلمة أخرى لأنهم جازوا به موضعه الحقيقي الأول إلى موضعه الثاني فكأنه مسلك ووسيلة الانتقال من المعنى الحقيقي إلى الخيالي؛ فكل كلمة أريد بها غير ما وقعت له في وضع واضعها، لملاحظة بين الثاني والأول فهو مجاز..."(٣) ،وربما عنوا بقولهم جعلت كذا مجازا إلى حاجتي أي طريقا لها، على أن معنى جاز المعنى سلكه، فإن المُجاز سلك طريقا متصور معناه (٤)

١– لسان العرب (جوز) ٣٢٦/٥

٢ –عن النُّعْمَانِ بْنِ بَشِيرٍ أَنَّ أَبَاهُ أَتَى بِهِ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَ إِنِّي نَحَلْتُ ابْنِي هَذَا غُلَامًا فَقَالَ أَكُلَّ وَلَدِكَ نَحَلْت مِثْلَهُ قَالَ لَا قَالَ فَارْجِعْهُ، كِتَاب الْهِبَةِ وَفَضْلِهَا وَالتَّحْرِيضِ عَلَيْهَا. ، بَاب الْهِبَةِ لِلْوَلَدِ، ح: ٢٤٤٦.، وينظر: اللؤلؤ والمرجان فيما اتفق عليه الشيخان، جمع: محمد فؤاد عبدالباقي ، ٥٠٢/١، ط: دار الفكر بيروت ، وشرح مشكل الآثار، أبو جعفر أحمد بن محمد الطحاوي، تحقيق: شعيب الأرنؤوط،، ٧٨/١٣ مؤسسة الرسالة بيروت في ١٩٨٧م

٣– أسرار البلاغة، للجرجاني ، تحقيق: محمود محمد شاكر، صـ ٣١٨ ، طـ دار المدني بجدة، ط: ١، في ١٤١٢هـ وينظر: التعريفات للجرجاني ٢٥٧/١ وما بعدها .

٤ – يرجع: تاج العروس ، ٧٦/١٥ .

الدلالة الاصطلاحية للمجاز: اللفظ المستعمل في غير ما وضع له في اصطلاح التخاطب على وجه يصح مع قرينة عدم إرادة ما وضع له.(١)، والمجاز عند عبدالقاهر: كل كلمة أريد بها غير ما وقعت به في وضع واضعها ملاحظة بين الأول والثاني(٢)، ولا تعارض بين التعريفين، كما أن العلاقة حاصلة بين المعنى اللغوي والمعنى الاصطلاحي في المجاوزة، وإن كانت في المعنى الاصطلاحي تعني مجاوزة اللفظ لما وضع له في الأصل أو في اصطلاح التخاطب.

١- البلاغة العربية أسسها وعلومها وفنونها، عبد الرحمن حسن حنبكة الميداني ٥٦٤/١، دار القلم- بيروت- في ١٩٩٦م.

٢ - أسرار البلاغة، عبدالقاهر الجرجاني المتوفى: ٤٧١هـ ، صـ ٣١٨ ، قراءة وتعليف: محمود محمد شاكر، ط: دار المدني بجدة ، ط: ١ في ١٤١٢هـ

المبحث الثاني:
المجاز وتطبيقاته في القرآن

لما كان للمجاز في البيان شأن عظيم فقد تناولته علوم شتى بالمدارسة والتفصيل والبيان وبخاصة علم البلاغة حتى غدا أوسع المباحث البيانية، بل كاد أن يعمها، ولا يعني هذا أن العلوم الأخرى كأصول الفقه وعلوم القرآن وعلم الكلام بمنأى عن المجاز بل أوغرت فيه هذه العلوم لما له من آثار جليه على ما تناولته من أصول وفروع، إلا أن تناول علماء البلاغة له ولعلاقاته كان أكثرها وضوحا، وأرحبها بيانا.

ولا يعني القول بوجود المجاز في اللغة عامة وفي القرآن خاصة: القول به على الإطلاق دون ضوابط؛ إذ الأصل بقاء اللفظ على أصله إلا إذا اقترنت به قرينة تصرفه عن المعنى الموضوع له إلى المعنى المصروف إليه وهو المجاز، وهذا بدوره يأتي في اللغة والقرآن على أنواع.

والقول بوقوع المجاز في اللغة والقرآن والسنة، قال به جمهور العلماء في مختلف تخصصاتهم وتعدد فنونهم التي برعوا فيها منهم اللغويون والبلاغيون والمفسرون والمحدثون والأصوليون وعلماء المنطق، واستعمله العرب خلفا عن سلف،([1]) بل ذكر الأجماع على وقوع المجاز في اللغة والقرآن: يحيي ابن حمزة العلوي([2])، وأدنى مطالعة في التراث العربي والإسلامي تُوقِف

---

١ – بحث المجاز بين المثبتين والنافين وتطبيقهما على مسألة الاستواء، صـ ١٢٤٧

٢ – يراجع: الطراز لأسرار البلاغة ، جـ ١صـ ٤٦، والإتقان للسيوطي جـ ٣صـ ١٢٠، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم ، نشر: الهيئة المصرية العامة للكتاب في ١٣٩٤هـ – ١٩٩٤م

على حضورا بارزا للمجاز في اللغة العربية والقرآن الكريم، وسنة النبي- صلى الله عليه وسلم.

المطلب الأول:

أنواع المجاز وعلاقاته :

قسم العلماء المجاز إلى قسمين(١):

الأول: المجاز اللغوي:

وهو ما يكون التجوز فيه في ذات اللفظ؛ بوضعه في غير موضعه أو بالتقديم، أو الحذف، ونحو ذلك. والمجاز عند عبد القاهر الجرجاني كل كلمة أريد بها غير ما وقعت به في وضع واضعها ملاحظة بين الأول والثاني(٢)، وزاد السكاكي التعريف ببيان العلاقة فهي عنده: اللفظُ المُسْتعْمَلُ في غير ما وُضِعَ لَه لِعَلاقة المشابهة أو غيرها مع قَرينةٍ لفظية أو حالية مانِعةٍ مِنْ إرادَةِ المعْنَى الحقيقي(٣)

وهذا بدوره ينقسم إلى قسمين: الاستعارة، والمجاز المرسل:

أ . الاستعارة:

وهي نوع من المجاز اللغوي قصد باللفظ فيها غير ما وضع له في أصل اللغة لعلاقة المشابهة بين الأصلي والمجازي، وهي: اللفظ المستعمل في غير ما وضع له في اصطلاح به التخاطب مع قرينة مانعة من إرادة

---

١ – يراجع : اسرار البلاغة للجرجاني، فصل في تقسيم المجاز

٢ – المرجع السابق صـ ٣١٨

٣– ينظر: مفتاح العلوم للسكاكي؛ يوسف بن أبي بكر بن محمد المتوفى: ٦٢٦هـ ، ١٦١/١ ، ط: دار الكتب العلمية في ١٩٨٣م

المعنى الحقيقي. والعلاقة في الاستعارة هي المشابهة (١)، وهي تنقسم إلى أقسام متعددة لاعتبارات متنوعة، ومن ذلك :

***- من حيث الإفراد والتركيب إلى قسمين:**

١- **مفردة**، وتتنوع باعتبارات متعددة، إلى أنواع كثيرة، ومنها على سبيل المثال، والإيجاز:

أ . باعتبار حال المستعار والمستعار منه إلى:

- **أصلية: وهي التي يكون اللّفظ المستعار فيها اسماً جامداً، مثل: "أسد.

- **تبعيّة، وهي التي يكون اللفظ المستعار فيها فِعْلاً، أو حرفا من حروف المعاني. *- وباعتبار التصريح باللفظ المستعار أو عدمه إلى:

- **تصريحية، وهي الّتي يُصَرَّحُ فيها بذات اللّفظ المستعار. وهي كما عرفها السكاكي أن يكون الطرف المذكور من طرفي التشبيه هو المشبه به،

- **مكنيّة وهي التي لم يُصَرَّح فيها باللّفظ المستعار، وإنما ذُكِرَ فيها شيءٌ من صفاته أو خصائصه أو لوازمه القريبة أو البعيدة، كنايةً به عن اللّفظ المستعار، قال ابن عاشور في تفسير قول الله تعالى{ **وَرَأَيْتَ النَّاسَ**

---

١ – ينظر: أسرار البلاغة، عبدالقاهر الجرجاني، صـ ١٠٥ وما بعدها ، ومفتاح العلوم للسكاكي ،صـ ٣٦٩ وما بعدها

يَدْخُلُونَ فِي دِينِ اللَّهِ أَفْوَاجًا }(١): والدخول في الدين: مستعار للنطق بكلمة الشهادة والتزام أحكام الدين الناشئة عن تلك الشهادة. فشبه الدين ببيت أو حظيرة على طريقة المكنية ورمز إليه بما هو من لوازم المشبه به وهو الدخول على تشبيه التلبس بالدين بتلبس المظروف بالظرف، ففيه استعارة أخرى تصريحية."(٢)

٢- **مركبة،** وهي الاستعارة التمثيلية، وهي: تركيبٌ استُعْمِلَ في غير ما وُضِعَ له لِعلاَقَةِ المشابَهةِ مَعَ قَرِينَةٍ مَانِعةٍ مِنْ إِرادةِ مَعْناهُ الأَصْليّ(٣)؛ فالمستعار فيها مثلا، أو تركيبا، وله في القرآن أمثلة كثيرة منها قول الله تعالى **﴿ يُخَادِعُونَ اللَّهَ ﴾(٤)** ففي قول الله {يخادعون الله} استعارة تمثيلية حيث شبه حالهم مع ربهم في إظهار الإيمان وإخفاء الكفر بحال رعية تخدع سلطانها واستعير المشبه به للمشبه على سبيل الاستعارة التمثيلية. هذا، وللاستعارة تقسيمات أخرى باعتبارات متعددة تُطلب من مظانها في كتب البلاغة ونحوها، و لا يتسع المقام لذكرها نظرا لطبيعة البحث.

---

١ – سورة النصر من الآية ٢

٢ – التحرير والتنوير، المؤلف : الشيخ محمد الطاهر بن عاشور، ٥٩٢/٣٠، ، دار النشر : دار سحنون للنشر والتوزيع –تونس في:–١٩٩٧ م

٣ – ينظر: البلاغة العربية أسسها وعلومها وفنونها، ٦٦٢/١

٤ – سورة البقرة من الآية ٩

ب- : المجاز المرسل:

وهو نوع من المجاز اللغوي، ويراد به استعمال اللفظ في غير ما وضع له في أصل اللغة لعلاقة غير المشابهة بين اللفظ الأصلي وما صرف إليه مع وجود قرينة لفظية أو حالية مانعة من إرادة المعنى الأصلي(١)، وقد عرفه الجرجاني بقوله: هو نقل اللفظ عن الشيء إلى الشيء بسبب ضرب من الملابسة بينهما(٢) كما عرفه القزويني بقوله: هو ما كانت العلاقة بين ما استعمل فيه وما وضع له ملابسة غير التشبيه(٣)

***- وللمجاز المرسل علاقات كثيرة تسوغ استعمال المعنى المجازي بدلا عن الحقيقي، ومن أشهرها:**

****- السببية؛** وهي أن يكون المعنى الموضوع له اللفظ المذكور سببا في المعنى المراد؛ فيطلق السبب على المسبب، وهو في القرآن كثير، ومنه قوله تعالى ﴿فَمَنِ اعْتَدَى عَلَيْكُمْ فَاعْتَدُوا عَلَيْهِ بِمِثْلِ مَا اعْتَدَى عَلَيْكُمْ﴾(٤) وقد سمى رد الاعتداء اعتداء على سبيل المجاز، حيث إن الله لا يأمر بالاعتداء؛ فالمراد به المجازاة والقصاص؛ فعبر بالسبب وهو الاعتداء عن المسبب وهو الجزاء على سبيل المجاز المرسل.

---

١ – يراجع: : أسرار البلاغة للجرجاني، صـ ٣٦٣، ومفتاح العلوم للسكاكي صـ ٣٦٣، ٣٦٥.

٢ – أسرار البلاغة للجرجاني صـ ٤٠٨

٣ –لإيضاح في علوم البلاغة، المؤلف: جلال الدين أبو عبدالله محمد بن سعدالدين بن عمر القزويني ٣٤/١ ، الناشر: دار إحياء العلوم – بيروت، الطبعة الرابعة ، ١٩٩٨ م

٤– سورة البقرة من الآية ٩

- **المسببية؛ ويعني بها: تسمية السبب باسم المسبب، ومنه في القرآن الكريم: قول الله تعالى: ﴿ وَيُنَزِّلُ لَكُمْ مِنَ السَّمَاءِ رِزْقًا ﴾(١)، وهو مجاز مرسل حيث أراد بالرزق: المطر النازل من السماء لأنه مسبب عنه؛ فأطلق السبب وأراد المسبَّب.

- **الجزئية، وهي تعني تسمية الشيء باسم جزئه(٢) والمراد في الحقيقة كل الشيء، وتكمن الحكمة في: بيان مزيد شرف هذا الجزء، ومنه في القرآن الكريم﴿ فَسَبِّحْ بِحَمْدِ رَبِّكَ وَكُنْ مِنَ السَّاجِدِينَ﴾(٣) فالمراد بالسجود مطلق الصلاة وهي تحتوي على أركان أخرى غير السجود كالقيام والركوع، وذكر السجود مجاز مرسل حيث أطلق الجزء وأراد الكل.

- **الكلية؛ وهي تسمية الشيء باسم كله، والمراد الجزء منه، مبالغة في الإثبات ومزيدا في التصوير، ومنه في القرآن الكريم﴿ يَجْعَلُونَ أَصَابِعَهُمْ فِي آذَانِهِمْ مِنَ الصَّوَاعِقِ حَذَرَ الْمَوْتِ ﴾(٤)

ومثله ما ذكره القرآن من موقف قوم نوح من دعوته﴿ وَإِنِّي كُلَّمَا دَعَوْتُهُمْ لِتَغْفِرَ لَهُمْ جَعَلُوا أَصَابِعَهُمْ فِي آذَانِهِمْ ﴾(٥)

---

١ – سورة غافر من الآية ١٣

٢ – ينظر: الإيضاح ١/١٥٦،

٣ – سورة الحجر من الآية ٩٨.

٤ – سورة البقرة من الآية ١٩

٥ –سورة نوح من الآية

- **علاقة اعتبار ما كان، وهي تعني: تسمية الشيء باسم ما كان عليه في الماضي، ومنه في القرآن الكريم قول الله-تعالى﴿ **وَآتُوا الْيَتَامَى أَمْوَالَهُمْ** ﴾١، وهو مجاز حيث أن اليتيم وهو الذي لما يبلغ لا يعطى إليه ماله من قبل الوصي، والمراد بعد زوال صفة اليتم ببلوغ الحلم، والعلاقة هنا اعتبار ما كان.

- **علاقة اعتبار ما سيكون، وهي تعني: تسمية الشيء باعتبار ما سيؤول إليه، ومنه في القرآن الكريم قول الله-تعالى﴿**إِنِّي أَرَانِي أَعْصِرُ خَمْرًا** ﴾(٢) والخمر حقيقته عصير؛ فكيف يعصر، والمراد أعصر ما يصنع من الخمر كالعنب ونحوه فهو مجاز مرسل علاقته اعتبار ما يؤول إليه الشيء في المستقبل.

- **علاقة المحلية، ويعنى بها: اطلاق اسم المكان على ما يحل فيه، ومنه في القرآن الكريم، ومنه قوله تعالى﴿ **فَلْيَدْعُ نَادِيَهُ** ﴾(٣) والمراد دعاء من حل بالنادي.

---

١ - سورة النساء من الآية ٢

٢ - سورة يوسف من الآية ٣٦

٣ - سورة العلق الآية ١٧

- **علاقة الحالية، وهي ذكر لفظ الحال والمقصود المحل، ومنه قول الله تعالى ﴿ وَأَمَّا الَّذِينَ ابْيَضَّتْ وُجُوهُهُمْ فَفِي رَحْمَةِ اللَّهِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ﴾(١)، فالحقيقة أنهم خالدون في الجنة ولكن لما كانت الجنة مستقرا لرحمة الله عبر بها عنها من باب المجاز المرسل لعلاقة الحال وإن كان المراد المحل

- **علاقة الآلية، وهي ذكر الشيء باسم الآلة الحاصل بها، ومنه قول الله- تعالى﴿ وَاجْعَلْ لِي لِسَانَ صِدْقٍ فِي الْآخِرِينَ﴾(٢) و لسان الصدق هنا مجاز عن الذكر الحسن حيث إنه آلته؛ فأطلق اللسان وأراد الكلام. والملاحظ كما لا يخفى أن العلاقة في كل ما سبق هي غير المشابهة بين المعنى الحقيقي الموضوع له في أصل اللغة والمعنى المجازي الوارد على لفظ، وأن القرينة المانعة من إرادة المعنى الحقيقي إما لفظية وإما حالية

الثاني: المجاز العقلي:

والتجوز فيه كما يقول الجرجاني في ذات الكلمة وفي اللفظ ذاته(٣)وهو" إسناد الفعل أو معناه إلى ملابس له غير ما هو له بتأويل(٤)،وله أثر

---

١ – سورة آل عمران من الآية ١٠٧

٢ – سورة الشعراء الآية ٤٨

٣ – دلائل الإعجاز ٢٢٦/١

٤ – الإيضاح في علوم البلاغة، المؤلف : جلال الدين أبو عبدالله محمد بن سعد الدين ابن عمر القزويني، ٢٨/١، الناشر : دار إحياء العلوم – بيروت، الطبعة الرابعة ، ١٩٩٨

واضح في إثراء المعاني وتقريب البعيد وتصوير المعقول، والفرق واضح بين المجاز اللغوي في اللفظ وبين المجاز العقلي في الفكر.

***-وللمجاز العقلي في الإسناد لغير ما هو موضوع له علاقات متعددة، ولكل منها في القرآن أمثلة، ومن ذلك:**

- **السببية، وهي تعني إسناد الفعل إلى غير فاعله الحقيقي لوجود علاقة السببية في حدوث الفعل، ومنه قول الله-تعالى﴿ **فَمَا رَبِحَتْ تِجَارَتُهُمْ**﴾(١) والرابح هو التاجر وليس التجارة، وإنما صح الإسناد لأنها سببه (٢)

- **المكانية، وهي من إسناد الفعل إلى المكان لمشابهته الفاعل الحقيقي في ملابسة الفعل لكل منها، ومنها في القرآن الكريم ﴿ **فَسَالَتْ أَوْدِيَةٌ بِقَدَرِهَا** ﴾(٣)؛ فأسند السيلان إلى الأودية، والحقيقة ان السيلان للماء داخل الأودية(٤)

---

١ – سورة البقرة من الآية ١٦

٢ – ينظر: التحرير والتنوير للطاهر بن عاشور ، ٣٠٠/١ ،

٣ – سورة الرعد من الآية ١٧

٤ – يراجع: تفسير البيضاوي، ٣٢٥/٣، ، دار النشر : دار الفكر – بيروت

- **الزمانية، وهي من إسناد الفعل إلى زمان وقوعه لمشابهته بفاعله الحقيقي، ومنه قول الله تعالى﴿ وَاللَّيْلِ إِذَا يَغْشَاهَا ﴾(١) ؛ فإسناد الغشي إلى الليل مجاز عقلي من إضافة الشيء إلى زمنه،(٢)، وإنما صح الإسناد للمشابهة بوقوع الفعل في زمنه.

- **المفعولية، وهي اسناد الفعل إلى مفعوله لمشابهته بفاعله، ومنه قول الله تعالى﴿ لَا عَاصِمَ الْيَوْمَ مِنْ أَمْرِ اللَّهِ إِلَّا مَنْ رَحِمَ ﴾(٣) والمراد لا معصوم من أمر الله إلا من رحم(٤)

** **الفاعلية**، ويعنى بها اسناد الفعل إلى نائب الفاعل فيما بني للمجهول ومنه قول الله تعالى ﴿ إِنَّهُ كَانَ وَعْدُهُ مَأْتِيًّا ﴾(٥)، والحقيقة أن وعد الله آت والمعنى: وعده آتيا(٦)

---

١ - سورة الشمس الآية ٤

٢ - التحرير والتنوير،٣٠/٣٦٨ بتصرف يسير

٣ - سورة هود من الآية ٤٣

٤- يراجع: التحرير والتنوير، ١٢/٧٧.

٥ - سورة مريم من الآية ٦١

٦ - يراجع: الكشف والبيان، المؤلف: أبو إسحاق أحمد بن محمد بن إبراهيم الثعلبي النيسابوري، ٦/٢٢٢،

دار النشر : دار إحياء التراث العربي - بيروت - لبنان - ١٤٢٢ هـ - ٢٠٠٢ م، الطبعة : الأولىتحقيق : أبي محمد بن عاشور، مراجعة وتدقيق الأستاذ نظير الساعدي

- **المصدرية، وهي إسناد الفعل إلى مصدره، **مثل** ﴿ فَإِذَا نُفِخَ فِي الصُّورِ نَفْخَةٌ وَاحِدَةٌ ﴾ (١)؛ فالفعل نُفخ مبني للمجهول لم يسند إلى فاعله الحقيقي بل إلى مصدره نفخة}(٢)(٣)

---

١ – سورة الحاقة من الآية

٢ – يراجع: الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، المؤلف: أبو القاسم محمود بن عمر الزمخشري، ٦٠٥/٤، دار النشر : دار إحياء التراث العربي – بيروت، تحقيق : عبد الرزاق المهدي

٣ – لما سبق مع مزيد البيان في معرفة المجاز وتقسيماته وعلاقاته يراجع على سبيل المثال: التوقيف على مهمات التعاريف، المؤلف : محمد عبد الرؤوف المناوي، ٦٣٧/١ فما بعدها، الناشر: دار الفكر المعاصر, دار الفكر– بيروت , دمشق، الطبعة الأولى ، ١٤١٠، تحقيق : د. محمد رضوان الداية، ومفتاح العلوم للسكاكي، ١٦١/١ فما بعدها، وكتاب الكليات لأبى البقاء الكفومى– (ج ١ / ص ١٢٨٨) فما بعدها، والإيضاح في علوم البلاغة، المؤلف : جلال الدين أبو عبدالله محمد بن سعدالدين بن عمر القزويني، ٢٥٣/١ فما بعدها، الناشر : دار إحياء العلوم – بيروت، الطبعة الرابعة ، ١٩٩٨م، والبلاغة العربية أسسها وعلومها وفنونها، ٦٢٨/١ فما بعدها ، بالإضافة إلى كتب التفسير وعلوم القرآن المعنية بذلك كالتحرير والتنوير ، وتفسير البيضاوي والإتقان للسيوطي.

المطلب الثاني:

أقوال العلماء والراجح منها في اشتمال القرآن على المجاز

لم يكن للقول بوجود مصطلح الحقيقة والمجاز في اللغة والقرآن وجودٌ في صدر الإسلام–على حد علمي–، وإن وُجد فعلى سبيل الفردية التي لا ترقى إلى كونها ظاهرة، ومن هنا لم يمثل ذلك في الفكر الإسلامي فجوة بين العلماء، وإن كان المفهوم والأثر المترتب علي ذلك لا يخفى على المطالع للّغة على وجه العموم وللقرآن على وجه الخصوص، وهذا المصطلح قد أخذ في الظهور والانتشار حتى تباينت في وجوده أو نفيه التوجهات، مما ترتب على ذلك كثير من الانحرافات في تأويل بعض الآيات. يقول الزركشي: في البرهان:" لا خلاف في أن كتاب الله–عز وجل . يشتمل على الحقائق، وهي كل كلام بقي على موضوعه كالآيات التي لم يتجوز فهيا والآيات الناطقة ظواهرها بوجود الله تعالى وتوحيده وتنزيهه والداعية الى اسمائه وصفاته....، وأما المجاز فاختلف في وقوعه في القرآن والجمهور على الوقوع (١).

وقضية وجود المجاز أو عدمه من القضايا التي تجاذبتها– لأهميتها– كثير من العلوم(٢)

وعلى رأسها: علم الفقه وأصوله وعلوم القرآن وعلوم اللغة وعلم الكلام.

١– البرهان في علوم القرآن، المؤلف: محمد بن بهادر بن عبد الله الزركشي أبو عبد الله، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، الناشر: دار المعرفة – بيروت، ١٣٩١

٢ – ينظر: المسائل المشتركة بين علوم القرآن وأصول الفقه وأثرها في التفسير، تأليف: فهد مبارك عبد الله الوهبي ، صـ ، ٢٧٧، مركز الدراسات القرآنية ، ط: ١، في ١٤٣٦هـ ٢٠١٥م، والكتاب في الأصل رسالة دكتوراه نوقشت في جامعة أم القرى –شعبة التفسير ١٤٣٦هـ

وموجز الأقوال فيها(١):

الأول: الجواز والوقوع مطلقا في اللغة والقرآن، ويمثل هذا الاتجاه جمهور العلماء في القديم والحديث؛ من الأصوليين والفقهاء والمفسرين واللغويين والمتكلمين(٢) بل ذكر صاحب التسهيل :اتفاق أهل اللسان والأصول على اشتمال القرآن على المجاز، وعلل ذلك بأن القرآن نزل بلغة العرب، وأن من عادة فصحاء العرب: استعمال المجاز، ثم ردّ على من زعم عدم وجوده في القرآن بأن أمثلته في القرآن لا تكاد تحصى(٣). كما حكى يحيي بن حمزة العلوي الإجماع على جواز المجاز في القرآن فقال: أجمع أهل التحقيق من

---

١ –ولمزيد الإيضاح والبيان في الأقوال ومناقشتها يراجع على سبيل المثال: ما كتبه الدكتور عبدالعظيم المطعني في كتابه: المجاز في اللغة والقرآن الكريم بين الإجازة والمنع عرض وتحليل ونقد. وقد أتى هذا الموضوع على الكتاب جميعه وهو مكون من جزأين وقد زادت صفحات الكتاب على الألف ومائة ورقة من القطع المتوسط

٢– يراجع: البرهان في علوم القرآن للزركشي ٢٥٥/٢، والبحر المحيط له ٥٣٩/١، تعليق وتخريج: د/ محمد تامر، ط ١في ١٤٢١هـ، دار الكتب العلمية–بيروت، والجامع لأحكام القرآن للقرطبي١١ /٢٥، ط: دار عالم الكتب–الرياض في ١٤٢٣هـ بتحقيق: هشام سمير البخاري والإتقان في علوم القرآن للسيوطي ١٥٠٧/٤، تحقيق: مركز الدراسات القرآنية ، ط: مجمع الملك فهد، ط ١ في ١٤٢٦هـ، والمجاز في اللغة والقرآن ٩/١

–٣التسهيل لعلوم التنزيل لابن جزى الكلبي صـ ٢١/١ تحقيق محمد عبدالمنعم اليونسي – إبراهيم عطو عوض ، الناشر أم القري طباعة والنشر القاهرة – مصر

علماء الدين، والنظار من الأصوليين وعلماء البيان على جواز دخول المجاز في كلام الله تعالى وكلام رسوله..."(١)

الثاني: التفريق في القرآن ما بين آيات الأحكام فلا يدخلها المجاز وبين غيرها فيدخلها(٢)

الثالث: خلو القرآن تماما دون غيره من اللغة عن المجاز، وممن ذهب إلى ذلك: ابن خويز منداد من المالكية(٣)، وابن القاص من الشافعية(٤)، وأبي الحسن الخرزي من الحنابلة(٥)

الرابع: اللغة تشتمل على الحقيقة والمجاز دون القرآن والسنة(٦)

الخامس: خلو اللغة وبالتالي القرآن تماما من المجاز، وكل ألفاظها حقيقة، وممن ذهب إلى ذلك من اللغويين: أبي إسحاق الأسفراييني، وأبي علي

---

١ – الطراز المتضمن لأسرار البلاغة وعلوم حقائق الإعجاز ، تأليف: يحيي بن حمزة بن علي بن إبراهيم الحسيني العلوي الطالبي الملقب بالمؤيد بالله المتوفى ٧٤٥هـ ، الناشر: المكتبة العصرية بيروت ط ١ في ١٤٢٣هـ

٢ – يراجع: البحر المحيط في أصول الفقه للزركشي ، ٥٤٢/١،

٣– يراجع: إحكام الفصول في أحكام الأصول لأبي الوليد الباجي صـ ١٨٧، ت: عبدالمجيد تركي، ط ١، في ١٤٠٧هـ دار الغرب الإسلامي –

٤– يراجع : البحر المحيط في أصول الفقه للزركشي، ٥٣٩/١–

٥ – يراجع: شرح الكوكب المنير لابن النجار، ١٩٢/١، تحقيق: د/محمد الزحيلي، ود– نزيه حماد، مكتبة العبيكان، في ١٤١٣هـ

٦ – يراجع: البحر المحيط للزركشي ٥٤٢/١، والإحكام لابن حزم ٥٣١ .

الفارسي، والظاهرية، وابن تيمية وتلميذه ابن القيم، ومن المحدثين الشنقيطي (١)

وقد أجاد الدكتور المطعني–رحمه الله– في الرد على هذه الاتجاهات بما يغني عن إعادتها، وختم الردود بقوله: "إن ظاهرة إنكار المجاز في اللغة وفي القرآن العظيم لم يصح فيها دليل قط، لا من النقل ولا من العقل، ولا من الواقع والمشاهدة والحس رغم شهرتها وكثرة اللهج بها"2))

السادس: أن اللغة بمفرداتها وعلى رأسها القرآن هي من قبيل المجاز وليس الحقيقة، وهذا القول ينسب لأبي الفتح عثمان بن جني، المتوفى:٣٩٢هـ، ونقله عنه غير واحد من العلماء(٣)

١– يراجع على سبيل المثال: جمع الجوامع للسبكي؛ تاج الدين عبد الوهاب بن علي صـ ٣٠، ط: دار الكتب العلمية –بيروت ، ط: ٢ في ١٤٢٤هـ ، والمزهر في علوم اللغة وأنواعها، للسيوطي ٣٦٦/١،شرح وتعليق: محمد جاد المولى وغيره، المكتبة العصرية– بيروت في ١٤١٢هـ ، وكتاب الإيمان لابن تيمية ، ص: ٧٩ وما بعدها، ط: دار الكتب العلمية–بيروت ط: ٤ في ١٤١٤هـ ومنع جواز المجاز في المنزل للتعبد والإعجاز للشنقيطي؛ محمد الأمين، صـ ٦وما بعدها، مطبوع في نهاية كتاب أضواء البيان، ط: عالم الكتب –بيروت دون سنة الطبع.، ومختصر الصواعق المرسلة على الجهمية والمعطلة لابن القيم، صـ ٦٩٠ وما بعدها، اختصار : محمد بن الموصلي ، تخريج وتعليق: د/ حسن العلوي، مكتبة أضواء السلف، ط ١ في ١٤٢٥.،

2 – يراجع :المجاز في اللغة والقرآن بين الإجازة والمنع، د/عبدالعظيم المطعني، ١١٢٠/٢وما بعدها ، مكتبة وهبة– القاهرة، ط:١، في: ١٩٨٥م

٣ – يراجع الخصائص لابن جني ٢٤٧/٢، والمجاز للدكتور المطعني١٥/١، وهو في الحقيقة لا ينكر الحقيقة مطلقا لكنه توسع في أمر المجاز حتى جعل معظم مفردات اللغة مجازا، قال في نهاية كتابه الخصائص: هذه اللغة أكثرها جارٍ على المجاز وقلما ==

من أدلة المثبتين للمجاز:

***- سبْقُ الفَهْم:**

جرت عادة العرب عند اطلاق اللفظ أن يسبق إلى فهومهم المعنى الحقيقي فإذا أرادوا منه معنى آخر جاء ذلك بقرينة عند المتكلم والمستمع وهذا هو عين المجاز؛ فإطلاق لفظ اليد-مثلا- يراد منه الجارحة، وقد يريد المتكلم منه معنى آخر وهو النعمة والفضل فيكون ذلك بقرينة حالية أو مقالية؛ فإذا كان الموطن لبيان الجوارح مثلا-فقال: فلان له يد فيتبادر إلى ذهن المستمع تلك الجارحة المعروفة، وإذا قال في موطن البذل والعطاء: فلان له يد على قومه أفاد معنى آخر وهي: النعم الواصلة إليهم منه، بل إن العرب لتفاخر بما في اللغة من مجاز يدل على سعة الأفق ورحابة الفكر، وفي هذا يقول ابن رشيق: "العرب كثيرا ما تستعمل المجاز، وتعده من مفاخر كلامها فإنه دليل الفصاحة ورأس البلاغة، وبه بانت لغتها عن سائر اللغات وقد جرت عادة القرآن في كلامه على استعمال معهود العرب وبخاصة ما أجمعوا عليه، أو ما كان رأسا عندهم في البلاغة والبيان دون الشاذ والمنكر والبعيد ولم يخف هذا الأمر على الصحابة-رضي الله عنهم- عند تلقيهم القرآن وهم من أساطين البلاغة وأرباب الفصاحة، فلم أقف- على حد علمي المتواضع- على قول لصحابي سأل عن لفظ: هل هو على الحقيقة أم المجاز؟؛ لوصول المعنى المراد منه إليهم لأول وهلة.

==

يخرج الشيء منها على الحقيقة((الخصائص لابن جني ١٣٤/٣)، وعبارته: (أكثر) توحي باشتمال اللغة على المجاز وإن كان قليلا في مقابلة الحقيقة على حد وصفه.

استعمالُ العلماءِ للمجاز تصريحا أو تلميحا:

لم يودع العلماء قديما أمر المجاز بل كان له حظ وافر في مؤلفاتهم تصريحا–وهو قليل– أو تلميحا –وهو الأكثر–، وقد يطلقون عليه لفظا آخر، ولا حرج في ذلك ما دام المؤدى واحد، أما استعمال العلماء له حديثا فهو أمر يكاد يجمع عليه

من شبهات النافين للمجاز والرد عليها.

تنبيه: فرارا من التكرار، وحرصا على عدم التطويل؛ سأجعل شبهات النافين والجواب عنها: على وجه العموم دون تخصيص فئة بعينها أو شخص بذاته، وسواء أكان النفي للمجاز في القرآن دون اللغة أو اللغة ومنها القرآن أو غير ذلك.

الشبهة الأولى:

في المجاز تطويل وإلباس، وبيان ذلك: أن المجاز لا يدل على معناه إلا بمعونة قرينة، فإذا وجدت كان في الوصول إلى المعنى :تطويل بلا فائدة، وإن لم توجد القرينة كان في ذلك إلباس على المتلقي تتنزه عنه بلاغة اللغة وعلى رأسها القرآن الكريم.

الجواب المختصر المفيد:

شرط القائلون بالمجاز وجود قرينة صارفة له عن الحقيقة، وليس في ذلك تطويل بلا فائدة، بل فيه فوائد من أجْلِها يُصار إلى المجاز، ويعدل عن

الحقيقة(١) ولا يوجد إلباس عند عدم القرينة لعدم وجود المجاز حينئذ بل **يعود الأمر إلى أصله وهو الحقيقة.**

الشبهة الثانية:

لو جاز القول بوجود المجاز في القرآن لجاز إطلاق وصف (مجوِّز) على الله– تعالى، وهذا ما لم يقل به أحد من المسلمين.

الجواب المختصر المفيد:

ليس في ذلك دليل على منع المجاز؛ فأسماء الله–تعالى توقيفة، وليس منها هذا الاسم(مجوِّز) فالامتناع حاصل لعدم وجود أدلة شرعية على جواز الإطلاق (٢)

الشبهة الثالثة:

المجاز كذب، وما كان كذلك لا يصح وقوعه في الكتاب والسنة، وبيان ذلك: أن المجاز يصح توجه النفي إليه ؛ فمثلا عند القائلين به في قول الله تعالى﴿ **واشتعل الرأس شيبا** ﴾ يصح أن يقال ما اشتعل الرأس شيبا، وإذا كان كذبا فلا يقع في القرآن والسنة(٣)

١ – ينظر: المجاز في اللغة والقرآن بين الإجازة والمنع، ٦٢٣/١

٢ – يراجع المرجع السابق ٦٢٣/٢

٣ – ينظر: المرجع السابق ٦٥٤/٢

الجواب المختصر المفيد:

أن الأمر قد تلبس عليهم حتى ظنوا أن المجاز أخو الكذب أو هو نوع منه، والفرق بينهما كما بين الثرى والثريا فالمجوز يريد المعنى بطريق أكثر أثرا في النفس وأعظم وقعا عليها، أما الكذب ففيه طمس للحقائق وسير بها في غير المراد لها، وقد أجاب ابن السبكي قائلا: إن الاستعارة–وهي نوع من أنواع المجاز ليست بكذب لأمرين: أحدهما خفي معنوي وهو البناء على التأويل لأن الكذب غير مُتأَوَّل، ناظر إلى العلاقة الجامعة، وقد التبس ذلك على الظاهرية

فادعوا أن المجاز كذب، ونفَوْا وقوعه في كلام المعصوم وهو وهم منهم.

الثاني: ظاهري لفظي أو غير لفظي وهو كالفرع عن الأول : أن المجاز ينصب قائله قرينة تصرف اللفظة عن حقيقتها، وتبين أنه ألراد غير ظاهرها الموضوع له"(١) وقد أجاد الدكتور المطعني في الرد على هذه الشبهة فقال: وهذا مردود ؛لأن النفي الذي جعلوه أمارة من أمارات المجاز، المراد به: نفي حقيقة اللفظ فإذا قيل: رأيت أسدا يحمل السلاح فإن النفي المتحدث عنه ليس هو الأسد الحيوان المعروف، وهذا ليس بكذب، ولا يتوجه النفي إلى المعنى المراد وهو الشجاعة(٢)

الشبهة الرابعة:

أن تقسيم الكلام إلى حقيقة ومجاز تقسيم حادث لم يقل به أصحاب القرون الأولى الفاضلة.–

---

١ – عروس الأفراح لابن السبكي ٦٩/٤

٢ – المجاز في اللغة والقرآن بين الإجازة والمنع٦٢٤/٢

الجواب المختصر المفيد:

أولا: أن القول بعدم وجود هذا التقسيم عند السابقين لا يعني بالضرورة نفيه أو عدم القول به فكثير من العلوم لم يكن مصطلحا عليها في بادئ الأمر ثم صارت علوما لها منهج محدد

ثانيا: لم يعدم الأوائل القول بالمجاز تلميحا وهو الأكثر وتصريحا وهو قليل، ومن ذلك: قول الشافعي: إنما خاطب الله العرب بلسانها على ما تعرف من معانيها، وكان مما تعرف من معانيها: اتساع لسانها(١)

الشبهة الخامسة:

أن المجاز لا يصار إليه إلا في حال الاضطرار بمعنى أنه يأتي لضرورة عدم القدرة على التصريح بالحقيقة لشيء بعينه، ويستحيل على الله الاضطرار لتمام قدرته

***-الجواب المختصر المفيد:**

أن هذه دعوى لا دليل عليها بل الأدلة تقضها وتردها؛ فقد استعمل العرب المجاز واستحسنوه مع قدرتهم على الحقيقة، والقرآن نزل بلغتهم؛ فجرى الأمر فيه على عادتهم(٢) هذه أهم الشبهات التي أثارها النافون لوجود المجاز، وجاء الرد عليها ميسورا

١ – الرسالة للإمام الشافعي، صـ ٥١–٥٢، تحقيق: أحمد شاكر

٢ – ينظر: من مسائل الخلاف في علمي المعاني والبيان صـ ٦١

تحرير محل النزاع وترجيح أصح الأقوال:

لابد من الأخذ في الاعتبار أن الاختلاف بين القول بوجود المجاز أو عدمه إنما اشتد أمره بسبب الخلاف حول بيان أسماء الله وصفاته في القرآن فمن غالى في إثبات المجاز دون قرينة معتبرة أداه ذلك إلى التجسيم تحت مظلة المجاز، ومن غالى في نفي المجاز كان ذلك في مقابلة الرد على المجسمة؛ فرأى أن في ذلك غلقا لهذا الباب الذي ظن أنه لا يلجه–غالبا– إلا أهل الشبهات، ومن يريدون تبرير الفاسد من الأفكار والمعتقدات، وأظن أن كلا الاتجاهين قد جانبهما الصواب مع الاعتراف أن من طلب الحق فأخطأه ليس كمن طلب الباطل فأصابه؛ فليس كل من قال بالمجاز مجسمة، وليس كل من نفاه معطلة.

يقول الدكتور عزب بعد عرضه لشبهات النافين للمجاز على عمومه أو في جانب دون آخر والرد عليها: "وبعد ما تقدم لا مجال لنفي المجاز في القرآن؛ فقد ثبت وقوعه في آيات كثيرة من كتاب الله العزيز"، ويورد سؤالا ويجيب عنه قائلا: " هل كان ابن تيمية يعتقد صحة كلامه في بطلان المجاز فعلا؟ والجواب: هو أن ابن تيمية لا ينفي المجاز إلا في مباحث العقيدة فهو يريد حمل الآيات الموهمة للتجسيم والتشبيه مثل اليد والاستواء والفوقية والنزول وغير ذلك على ظاهرها على وفق مذهبه الفكري فكان المجاز مقدمة طبيعية لإثبات هذا المذهب"([1]) وإن كان ابن تيمية قد عمم نفي المجاز على العقائد وغيرها.

---

١ – المجاز والتأويل بين المثبتين والنافين وتطبيقهما على مسألة الاستواء ، صـ ١٢٧٢–١٢٧٣

والحقيقة والمجاز من وسائل التعبير المعتبرة عند العرب في القديم والحديث، ولأهميتهما البالغة استعملهما القرآن الكريم كثيرا كأهم وسيلتين من وسائله المتعددة في إيصال مقاصده إلى المخاطبين، وهو أمر يكاد يجمع عليه(١). وقد صرح ابن تيمية أن الخلاف في المجاز خلاف حقيقي وليس لفظيا؛ وكذا ما يترتب عليه من أقسام وآثار فقال في كتابه (الإيمان):" وليس النزاع فيه(أي المجاز) لفظيا بل يقال نفس هذا التقسيم باطل لا يتميز هذا عن هذا، ولهذا كان كل ما يذكرونه من الفروق تبين أنها فروق باطلة"(٢) وتبعه على التشديد في نفي المجاز تلميذه ابن القيم بل عده طاغوت الفكر

١- أورد العلوي-رحمه الله أقوال العلماء في اشتمال اللغة والقرآن على أسلوبي الحقيقة والمجاز، وذكر أن المسألة تشتمل على أقوال ثلاثة الأول من زعم أن اللغة كلها مجاز ولا مجال فيها للحقيقة والثاني من زعم أن اللغة كلها حقيقة ولا مجال للمجاز فيها ثم ذكر من تزعم القولين وردهما قائلا : وهذان المذهبان لا يخلوان عن فساد؛ فإنكار الحقيقة في اللغة إفراط وإنكار المجاز تفريط ؛ فإن المجازات لا يمكن دفعها وإنكارها في اللغة، كما لا يمكن أيضا إنكار الحقائق كإطلاق الأرض والسماء على موضوعيهما ، وأيضا فإنه إذا تقرر المجاز وجب القضاء بوقوع الحقائق لأنه من المحال أن يكون هناك مجاز من غير حقيقة" ثم يقرر رحمه الله المذهب الوسط بين الإفراط والتفريط فيقول: " فإذا بطل هذا القول فالمختار هو الرأي الثالث، وهو أن اللغة والقرآن مشتملان على الحقائق والمجازات جميعا(انظر : الطراز للعلوي ٢٣-٢٤، بتصرف وإيجاز.

٢ – كتاب الإيمان: المؤلف: أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام ابن تيمية الحراني (ت ٧٢٨هـ) صـ ٩٥، المحقق: محمد ناصر الدين الألباني، الناشر: المكتب الإسلامي، عمان، الأردن، الطبعة الخامسة، ١٤١٦هـ/١٩٩٦م. ويراجع : مجموع الفتاوي له ٨٨/٧ وما بعدها

والتأويل (١) والذي يظهر –لي والله أعلم– أن الخلاف بين أهل السنة في وجود المجاز في القرآن أو نفيه بعضه حقيقي وغالبه لفظي منحصر في التسمية فحسب؛ فمن يقول به يسميه مجازا، ومن ينكره، لا ينكر وجود ألفاظ يجب صرفها عن ظاهرها في اللغة والقرآن، إلا أنه يسميها بغير لفظ المجاز؛ فبعض المنكرين يسمونه أسلوباً من أساليب اللغة العربيَّة، وبعضهم يقول: اللفظ إن دلّ بنفسه فهو حقيقة لذلك المعنى ، وإن دلّ بقرينه فدلالته بالقرينة حقيقة للمعنى الآخر، فهو حقيقة في الحالين(٢) ومن المعلوم أن الاختلاف اللفظي لا يؤثر في جوهر المسائل، وكما يقول ابن قدامة بعد عرضه الأقوال في المسألة:" وعلى كلٍّ فهو نزاعٌ في عبارة لا فائدة في المشاحة فيه"(٣)، والاختلاف الحقيقي – من وجهة نظري–إنما يظهر جليا في الصفات الخبرية.

---

١ – يراجع: الصواعق المرسلة في الرد على الجهمية والمعطلة: المؤلف: محمد بن أبي بكر ابن قيم الجوزية (ت ٧٥١هـ) ، ٦٣٢/٢، المحقق: علي بن محمد الدخيل الله، الناشر: دار العاصمة، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٠٨هـ ، وإعلام الموقعين عن رب العالمين، المؤلف: محمد بن أبي بكر ابن قيم الجوزية (ت ٧٥١هـ)، ١٨٦/٣ الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١١هـ – ١٩٩١م

٢ – ينظر: معالم أصول الفقه عند أهل السنة والجماعة ، محمد حسين الجيزاني، صـ ١١٨–١١٩ ط دار ابن الجوزي الدمام السعودية ، اصل هذا الكتاب رسالة دكتوراه نوقشت في الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة في ١٤١٥هـ

٣ – روضة الناظر لابن قدامة المقدسي ٢٧٣/١، قدّم له وحققه وعلّق عليه : الدكتور عبدالكريم بن علي النملة ، مكتبة الرشد – الرياض ، الطبعة الخامسة ١٤١٧ هـ .

المختار من الأقوال: وقد أورد بعض المعاصرين من الباحثين المدققين جانبا كبيرا من أدلة المنكرين للمجاز، وأوصلها إلى أحد عشر، وذلك بعد أن ذكر أنها جميعا تخضع إلى إعمال العقل، وقد أجاب عنها وأجاد.(١)

والحق الذي أراه والله أعلم- أن اللغة تشتمل على الحقيقة والمجاز، والقرآن باعتباره نزل بها بل بأفصحها على الإطلاق قد اشتمل على الحقيقة والمجاز، ولا يخفى ذلك على من ملك أدنى أدوات الاطلاع، فضلا عمن سبر أغوار اللغة ونهل من معينها وتحلى بلآلئها، إلا أن الباب ليس مفتوحا على مصراعيه ليلجه كل من لا يملك المعتبر من أدوات الولوج لذا كان للقول بوجود المجاز وبخاصة في القرآن ضوابط، وهي بمثابة أدوات التحصين من ولوج كل فاسد وعقيم. وجاء الترجيح بناء على اعتبارات منها:

الأول: أن القول بوجود المجاز مع القرائن المعتبرة للصرف عن الحقيقة إليه هو معتمد الجمهور وإن لم يرد هذا التقسيم إلا أن مظاهره وآثاره لا تخفى، كما أن فهم الصحابة ومن نزل عليهم القرآن كان كذلك فلم يختلفوا فيه.

الثاني: لا يخفى على من يطالع الأقوال الأخرى من ضعف سببه: التعصب المذهبي والفكري(٢)

---

١ - يراجع: بحث بعنوان (حكم وقوع المجاز في اللغة والقرآن- تحرير محل النزاع وتقرير أولى الأقوال بالاتباع)، دكتور علي بن ذريان الجعفري العنزي ، بحث في حولية كلية الدراسات الإسلامية والعربية للبنين بالقاهرة العدد: ٣٣، الإصدار ٢٠١٦م ، صـ : ١٢٢٤إلى ١٢٤٩.

٢ - يرجع المثل السائر لابن الأثير ٧٤/١، تحقيق: محمد محيي الدين ، طبع ونشر: المكتبة العصرية-بيروت في ١٩٩٥م.

الثالث: أن شبهات النافين لوجود المجاز في القرآن ضعيفة ويمكن الرد عليها(١)

الرابع: قوة أدلة المؤيدين لوجود المجاز في القرآن بضوابط وقرائن معتبرة (٢)

الخامس: معظم من نسب إليهم نفي المجاز لم تصح هذه النسبة إليهم(٣)

السادس: أن من نقل عنهم نفي المجاز ثبت أنهم قد استعملوه بشروط هي عين شروط الجمهور القائلين به، وقد أورد ابن تيمية، وهو من أشد النافين لوجود المجاز–شروطا أربعة للصرف عن الحقيقة والظاهر إلى المجاز والخفي، وموجز هذه الشروط: أن يكون اللفظ المجازي مرادا، أن توجد قرينة توجب صرفه إلى المجاز، أن يسلم الدليل الصارف من المعارضة، أن يبين

---

١ – ومن أراد الوقوف على هذه الشبهات والرد عليها ؛ فليرجع إلى ما كتب في ذلك، ومن أوفى ما وقفت عليه ممن ذكر هذه الشبهات ورد عليها من المعاصرين؛ فأفاد وأجاد: الدكتور المطعني في كتابه الماتع: المجاز في اللغة والقرآن ٢٦/٢ وما بعدها

٢ – يراجع: البرهان للزركشي ٢٥٥/٢، والبحر المحيط للزركشي –أيضا ٥٣٩/١، والإتقان للسيوطي ١٥٧/٤، والمزهر للسيوطي– أيضا، ٣٦٤/١، والإحكام للآمدي ٥٤/١، والمجاز في في القرآن للمطعني ٩/١ وما بعدها

٣– أولا: ما نسب إلى أبي إسحاق الأسفراييني من إنكار المجاز في اللغة وبالتالي في القرآن؛ فقد قال إمام الحرمين : الظن به أن ذلك لا يصح عنه(التلخيص ١٩٣/١)، وثانيا: عن إنكار أبي علي الفارسي له؛ فقد قال السيوطي: هذا لا يصح أيضا (المزهر ٣٦٦/١)، كما أن تلميذه ابن جني روي عنه كلاما في المجاز (يراجع الخصائص لابن جني ٤٤٩/٢.،وثالثا: عن إنكار ابن تيمية ومن تبعه ؛ فإنه بعد التحقيق: تأكد بالنماذج استعمالهم للمجاز مع انكارهم له حقيقة ؛ فقد وضعوا شروطا لقبوله هي عين شروط الجمهور، وإن كانوا يطلقون عليها أساليب العرب كما سيأتي

الرسول بطريق ما المراد من النص(١)، وقد أورد صاحب الطراز: طرفي المسألة؛ النافين لوجود المجاز مطلقا والقائلين بوجوده دون الحقيقة، واختار المذهب الوسط مدللا لما قال فقال: اللغة والقرآن مشتملان على الحقائق والمجازات جميعاً؛ فما كان من الألفاظ مفيدًا لما وضع له في الأصل فهو المراد "بالحقيقة"، وما أفاد غير ما وضع له في أصل وضعه فهو "المجاز(٢)، بل يرى الدكتور المطعني أن القول بإنكار المجاز في اللغة والقرآن مجرد شبهة أمكن ردها رغم شهرتها فقال: "إن ظاهرة إنكار المجاز في اللغة وفي القرآن العظيم، إنما هي مجرد شبهة كتبت لها الشهرة، ولكن لم يكتب لها النجاح("3).

١ – ينظر في هذه الشروط الأربعة وشرحها وضرب الأمثلة عليها في كتاب : التأويل خطورته وآثاره للدكتور عمر سليمان الأشقر ص ٣٧–٦٠ ط دار النفائس للنشر والتوزيع عمان ، الطبعة الأولي في ١٤١٢ ، ويراجع مجموع الفتاوى لابن تيمية ٢٥٣/١٢.

٢– الطراز للإمام العلوي، صـ ٢٣–٢٤

3 – المجاز في اللغة والقرآن بين الإجازة والمنع، ١١٤٧/٢ –

المطلب الثالث:

هل الأصل القول بالحقيقة أم المجاز؟

أسلوبي الحقيقة والمجاز مما يعبر بهما عن المراد، وكل منهما بليغ في موضعه.

ولما كانت حقيقة الشيء هي أصله الذي يرجع إليه كان القول به مقدماً على المجاز الذي هو أمر طارئ على اللفظ لقرينة معتبرة، جاء في المثل السائر:" واعلم أنه إذا ورد عليك كلام يجوز أن يحمل معناه على طريق الحقيقة، وعلى طريق المجاز باختلاف لفظه، فانظر؛ فإن كان لا مزية لمعناه في حمله على المجاز، فلا ينبغي أن يحمل إلا على طريق الحقيقة لأنها هي الأصل، والمجاز هو الفرع، ولا يعدل عن الأصل إلى الفرع إلا لفائدة. (1) ،وقال الغزالي–رحمه الله: إذا دار اللفظ بين الحقيقة والمجاز فاللفظ للحقيقة إلى أن يدل الدليل أنه أراد المجاز (٢)، والقول بالحقيقة إذا كان يفي بالغرض دون زيادة معتبرة هو الذي ينبغي الصيرورة إليه دون المجاز، وعلى هذا صار جل المفسرين وبخاصة أهل السنة منهم، وليس أدل على أن الحقيقة والمجاز كلا منهما بليغ في موضعه: اشتمال القرآن عليهما معا باعتبارهما شطري الجمال؛ اللفظي والمعنى؛" فالمجاز في تعبير بعينه قد يكون له من الأثر الفني، والوظيفة التعبيرية ما به يكون أبلغ وأسمى من الحقيقة، وذلك لا يبرر إطلاق الحكم بأن المجاز دائما أبلغ من

---

1 – المرجع السابق

٢ – المستصفى للغزالي، صـ ١٩٠، ط: دار الكتب العلمية–بيروت، الطبعة الأولى في ٢٠٠٠م –

الحقيقة وأجمل منها؛ فالحقيقة والمجاز هما وسيلتان من وسائل التعبير تستمد كل منهما بلاغتها وجمالها الفني من مواءمتها في موقعها الخاص للسياق الذي ترد فيه، ومؤدى ذلك: أن الحقيقة في موقعها هي أبلغ وأجمل من المجاز في غير موضعه"(١)وأيضا: العدول عن الحقيقة إلى المجاز لاعتبارات معينة وبقرائن معتبرة ذات فوائد شرعية وأخلاقية أبلغ من الحقيقة عند الخلو من هذه الاعتبارات والقرائن. جاء في العمدة مبينا ما يضيفه المجاز من فوائد قد تتعذر على الحقيقة: المجاز في كثير من الكلام أبلغ من الحقيقة، وأحسن موقعا في القلوب والأسماع، وما عدا الحقائق من جميع الألفاظ"(٢)، كما من أهم فوائد المجاز: "إثبات الغرض المقصود في نفس السامع بالتخييل والتصوير حتى يكاد ينظر إليه عيانا...وأعجب ما في العبارة المجازية أنها تنقل السامع عن خلقه الطبيعي في بعض الأحوال حتى إنها ليسمح بها البخيل ويشجع بها الجبان ويحكم ها الطائش المتسرع، ويجد المخاطب ها عند سماعها نشوة كنشوة الخمر حتى إذا قطع عنه ذلك الكلام أفاق وندم على ما كان منه من بذل مال أو ترك عقوبة أو إقدام على أمر مهول وهذا هو فحوى السحر الحلال المستغني عن إلقاء العصا والحبال"(٣) والعود إلى المجاز كما قلت: عند تعذر الحقيقة ولو بوجه، وإلا فهي الأَوْلى.

---

١ – محاضرات في علم البيان صـ ١٧٧

٢ – العمدة لابن رشيق القيرواني، المتوفى: ٤٦٣هـ ، ٨٧/١

٣ – المثل السائر لابن الأثير ١٨١٧٨، تحقيق الدكتورين الحوفي وطبانة –القاهرة

المبحث الثالث:

من أسباب العدول عن الحقيقة إلى المجاز في القرآن

لا شك أن المجاز من الأساليب البيانية التي تثري المعاني وتعمق الدلالات، ويكون وقعها على النفوس–في الغالب– أكثر تأثيرا من الحقيقة لملامستها المعاني بطرق غير مباشرة، وقد أورد العلماء للعدول عن الحقيقة إلى المجاز أسبابا معتبرة منها ما هو متعلق باللفظ ومنها ما له تعلق بالمعنى وهذه الأسباب متكاملة، وقد يجتمع بعضها في لفظ واحد، وسأوجز –تتميما للفائدة– أهم هذه الأسباب(١)

المطلب الأول

من الأسباب اللفظية المتعلقة بالعدول إلى المجاز

إمعانا في الفصاحة وتفننا في طرق العرض فقد يضيف المجاز على اللفظ مزيدا من الفصاحة التي تضاء بها العقول و تطرب لها الآذان فمثلا عند قول الله تعالى﴿ هُوَ الَّذِي جَعَلَ لَكُمُ اللَّيْلَ لِتَسْكُنُوا فِيهِ وَالنَّهَارَ مُبْصِرًا ﴾(٢) نجد أن القرآن أسند الإبصار إلى النهار، والنهار في الحقيقة

---

١ – يراجع لهذه الأسباب على سبيل المثال: الخصائص لابن جني ٤٢٢/٢ فما بعدها ، وشرح الكوكب المنير لتقي الدين الفتوحي ١٥٥/١–١٥٦، والطراز: ٨٠/١، وقواطع الأدلة في الأصول، المؤلف أبو المظفر محمد بن عبدالجبار السمعاني٢٣٨/١، دار الكتب العلمية–بيروت، ومفاتيح الغيب للرازي ١٧٠/١٩ ، والبرهان في علوم القرآن– الزركشي٢١٧/٢وما بعدها .

٢ – سورة غافر من الآية ٦١

مبصَر فيه ؛ فالإبصار لأهل النهار فهو مجاز عقلي. جاء في البحر المديد:"﴿ وَالنَّهَارَ مُبْصِرًا ﴾ أي: مبصَراً فيه. فأسند الإبصار إلى النهار، مجازاً، والأصل في الحقيقة لأهل النهار... ،ولأنه لو قيل: لتُبصروا فيه؛ فاتت الفصاحة التي في الإسناد المجازي، ولو قيل: "ساكناً " لم تتميز الحقيقة من المجاز، إذ الليل يوصف بالسكون على الحقيقة،."(١)

- **خفة اللفظ المجازي، وعلو بلاغته**؛ فيعدل إلى المجاز عن الحقيقة لهذا الغرض، ومن أمثلة ذلك قول الله- تعالى﴿ فَاصْدَعْ بِمَا تُؤْمَرُ ﴾(٢) وقوله:﴿ وَدَاعِيًا إِلَى اللَّهِ بِإِذْنِهِ وَسِرَاجًا مُنِيرًا ﴾(٣)؛ فقد أضاف المجاز بعدا بلاغيا وأكسب الألفاظ رونقا وجمالا. جاء في الإيضاح:" فإن المستعار منه صدع الزجاجة وهو كسرها وهو حسي والمستعار له تبليغ الرسالة والجامع لهما التأثير وهما عقليان كأنه قيل أبن الأمر إبانة لا تنمحي كما لا يلتئم صدع الزجاجة"(٤) وتكمن البلاغة في اختيار لفظ الصدع عن التبليغ كما قال السيوطي: "... والجماع التأثير وهو أبلغ من

---

١ – البحر المديد باختصار يسير ٤٨١/٦، المؤلف: أحمد بن محمد بن المهدي بن عجيبة الحسني الإدريسي الشاذلي الفاسي أبو العباس، دار النشر / دار الكتب العلمية . بيروت، الطبعة الثانية / ٢٠٠٢ م . ١٤٢٣ هـ

٢ – سورة الحجر من الآية ٩٤

٣ – سورة الأحزاب الآية ٤٦

٤ - الإيضاح في علوم البلاغة، المؤلف : جلال الدين أبو عبدالله محمد بن سعدالدين ابن عمر القزويني، ٢٧٨/١، الناشر : دار إحياء العلوم – بيروت الطبعة الرابعة ، ١٩٩٨

بلغ وإن كان بمعناه لأن تأثير الصدع أبلغ من تأثير التبليغ فقد لا يؤثر التبليغ والصدع يؤثر جزما"(١)

*- **التنزه عن ذكر الحقيقة؛** فيُعبّر العربي عن قضاء الوطر من النساء بالوطء، ويُعبّر عن ذكر ما يخرج من الإنسان من القذارة بالغائط، ومنه قول الله تعالى: ﴿فَلَمَّا قَضَى زَيْدٌ مِنْهَا وَطَرًا﴾(٢) ،قال ابن عطية: ويراد به هنا الجماع والأحسن أن يكون أعم(٣)، وقال الواحدي: حاجته من نكاحها(٤)، وقوله: ﴿أَوْ جَاءَ أَحَدٌ مِنْكُمْ مِنَ الْغَائِطِ أَوْ لَامَسْتُمُ النِّسَاءَ فَلَمْ تَجِدُوا مَاءً فَتَيَمَّمُوا﴾(٥) فالغائط- كما يقول العسكري: كناية عن الحاجة، وملامسة النساء كناية عن الجماع(٦)

١ - الإتقان في علوم القرآن، المؤلف : جلال الدين عبد الرحمن السيوطي، ١٢١/٢، دار النشر : دار الفكر – لبنان – ١٩٩٦م ط: ١

٢ –سورة الأحزاب من الآية ٧٣

٣ – التسهيل لعلوم التنزيل جـ ٣ صـ ٣٠٢

٤ – الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، المؤلف : علي بن أحمد الواحدي أبو الحسن، ٢٠٧/٧.

– ٥ سورة النساء من الآية ٤٣.

٦ – كتاب الصناعتين الفصل الثاني عشر، في الكتابة والتعريض تأليف ابي هلال العسكري صـ ٣٨١ تحقيق علي محمد البجاوي / محمد أبو الفضل إبراهيم

-**السعي نحو الإيجاز**، ومنه قول الله تعالى: ﴿ **وَاشْتَعَلَ الرَّأْسُ شَيْبًا** ﴾(١)، قال ابن عاشور: وإسناد الاشتعال إلى الرأس مجاز عقلي، لأنّ الاشتعال من صفات النار المشبه بها الشيب فكان الظاهر إسناده إلى الشيب، فلما جيء باسم الشيب تمييزاً لنسبة الاشتعال حصل بذلك خصوصية المجاز وغرابته، وخصوصية التفصيل بعد الإجمال(٢) وقد أضاف الجرجاني بعدا بلاغيا آخر غير المجاز بالاستعارة في الآية، وهو سلوك إسناد الفعل لما هو له والأصل أنه لما هو سببه فيقول: "سُلِك بالكلام طريقُ ما يسندُ الفعْلُ فيه إلى الشيءِ وهو لِما هو من سَبَبِهِ فيُرفعُ به ما يسندُ إليه ويؤتَى بالذي الفعلُ له في المعنى منصوباً بَعده مبيناً أنَّ ذلك الإسنادَ وتلك النسبةَ إلى ذلك الأولِ إنَّما كانَ من أجلِ هذا الثاني ولما بينَه وبينَه منَ الاتِّصالِ والمُلابسةِ"(٣)، وفي هذا ما فيه من الإيجاز عن طريق المجاز.

- تصوير المعقول بصورة المحسوس للإيضاح والبيان :

ولهذا شأن عظيم عند المتلقين على اختلاف ثقتهم فيما يلقى إليهم فالمؤمن يزداد إيمانا ويتثبت الشاك ويلقم المعاند حجرا؛ فمثلا في قول الله-تعالى ﴿ **الر كِتَابٌ أَنْزَلْنَاهُ إِلَيْكَ لِتُخْرِجَ النَّاسَ مِنَ الظُّلُمَاتِ إِلَى النُّورِ بِإِذْنِ رَبِّهِمْ إِلَى**

---

١ – سورة مريم من الآية ٧

٢ – التحرير والتنوير، محمد الطاهر بن عاشور، ٦٤/١٦.

٣ - دلائل الإعجاز، المؤلف : أبو بكر عبدالقاهر بن عبدالرحمن بن محمد الجرجاني، ٩٢/١، ، الناشر : دار الكتاب العربي - بيروت
الطبعة الأولى ، ١٩٩٥، تحقيق : د.محمد التنجي

صِرَاطِ الْعَزِيزِ الْحَمِيدِ ﴾(١) مجاز لغوي في كلمتي{ الظُّلُمَاتِ – النُّورِ } وقد وضعتا في غير معناهما الأصلي؛ فيراد بالأولى: الضلال، ولا يقصد بالثانية إلا الهدى، والعلاقة بين المعنى الأصلي والمعنى المجازي: هي المشابهة؛ فهي استعارة ولما كانت في الأسماء فهي تصريحية والقرينة المانعة من إرادة المعنى الحقيقي قرينة حالية فقد شبه حال من لا يتبعون القرآن لضلالهم بحال من يسير في الظلمات، وحال من يهتدي بالقرآن كحال من يسير في نور مبين فقد استعار كلمة{لظُّلُمَاتِ} وهي محسوسة للدَّلالة بها على الكُفْر وما يترتب عليه من الجهل بمفاهيم الدين وشرائعه وأحكامه، وهي أمور معنوية في جلها. كما استعار لفظ { النُّورِ }وهو أمر محسوس، للدلالة به على الإيمان وما يترتب عليه.، والعلاقة بين المعنيين الحقيقي والمجازي هي المشابهة.(٢) والقرائن الفكرية واللّفظيّة تدلُّ على المراد من الكلمتَيْن، فكلٌّ منهما مستعمل في غير ما وُضع له في اصطلاح به التخاطب، وعلاقته المشابهة، ولم يُذْكر في اللّفظ وجه الشَّبه ولا أداة التشبيه ولا لفظ المشبّه، فالاستعمال جارٍ على طريقة الاستعارة التصريحيّة. كما أن القرينة المانعة من إرادة المعنى الحقيقي هي الحالية؛ فالرسول– ﷺ– ما جاء بالقرآن إلا لهذا المعنى ولم يأت لإخراج الناس من ظلمات

---

١ – سورة إبراهيم الآيتان ١– ٢

٢ –ينظر: تفسير الكشاف للزمخشري، ٥٠٥/٢، تفسير والتحرير والتنوير للطاهر بن عاشور ، ١٨٠/١٣–١٨١، والمثل السائر في أدب الكاتب والشاعر، ٣٥٩/١ والبلاغة العربية أسسها وعلومها وفنونها / عبد الرحمن الميداني، ٦٤٩/١

حقيقية إلى نور حقيقي. كقوله تعالى ﴿وَاخْفِضْ لَهُمَا جَنَاحَ الذُّلِّ مِنَ الرَّحْمَةِ﴾(١)،

قال الزركشي: فإنه يستحيل حمله على الظاهر لاستحالة أن يكون آدمي له أجنحة فيحمل على الخضوع وحسن الخلق(٢)

المطلب الثاني

من الأسباب المعنوية المتعلقة بالعدول إلى المجاز:

١. التأكيد:

ومنه قول الله-تعالى ﴿ إِنِّي وَجَّهْتُ وَجْهِيَ لِلَّذِي فَطَرَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ حَنِيفًا وَمَا أَنَا مِنَ الْمُشْرِكِينَ﴾(٣) قال الرازي-رحمه الله-: واعلم أن هذا وإن كان استفهاماً في الظاهر إلا أن المراد منه هو النهي في الحقيقة، وإنما حسن هذا المجاز لأنه تعالى ذم هذه الأفعال وأظهر قبحها للمخاطب فلما استفهم بعد ذلك عن تركها لم يقدر المخاطب إلا على الاقرار بالترك فكأنه قيل له أتفعله بعد ما قد ظهر من قبحه ما قد ظهر فصار قوله ﴿فَهَلْ أَنْتُمْ

١ – ينظر: شرح الكوكب المنير، ١٩١/١.

٢ – : ينظر: البرهان في علوم القرآن، ٢٠٦/٢.

٣ – سورة الأنعام سورة ٧٩

﴿مُنْتَهُونَ﴾(١) جارياً مجرى تنصيص الله تعالى على وجوب الانتهاء مقروناً بإقرار المكلف بوجوب الانتهاء(٢)

٢- تجنب التكرار:

ومما يعدل به عن الحقيقة إلى المجاز تجنب التكرار؛ بإضافة معنى جديد؛ فبيان اللفظ قد يفيد تكرار المعنى للتأكيد، وقد يؤسس لمعنى جديد، ومن القواعد التفسيرية أن التأسيس أولى من التأكيد، ومن ذلك: قول الله-تعالى{ **حَتَّى إِذَا مَا جَاءُوهَا شَهِدَ عَلَيْهِمْ سَمْعُهُمْ وَأَبْصَارُهُمْ وَجُلُودُهُمْ بِمَا كَانُوا يَعْمَلُونَ وَقَالُوا لِجُلُودِهِمْ لِمَ شَهِدْتُمْ عَلَيْنَا قَالُوا أَنْطَقَنَا اللَّهُ الَّذِي أَنْطَقَ كُلَّ شَيْءٍ وَهُوَ خَلَقَكُمْ أَوَّلَ مَرَّةٍ وَإِلَيْهِ تُرْجَعُونَ** ﴾(٣) وتأويل الجلود بالفروج ذكره الطبري ضمن ما ذكر من معاني الجلود، وعزاه إلى من ذكره إلا أنه جعل هذا القول مرجوحا وعلل لذلك بقوله:" وهذا القول الذي ذكرناه عمن ذكرنا عنه في معنى الجلود، وإن كان معنى يحتمله التأويل، فليس بالأغلب على معنى الجلود ولا بالأشهر، وغير جائز نقل معنى ذلك المعروف على الشيء الأقرب إلى غيره إلا بحجة يجب التسليم لها" (٤) كما ذكر القرطبي الأقوال في المراد بالجلود ومنها الفروج ، ولم يرجح ولم يعلل ، وكان ممن

---

١ – سورة المائدة من الآية ٩١

٢ – مفاتيح الغيب ٦٨/١٢

٣ – سورة فصلت الآيتان: ٢٠-٢١

٤ – جامع البيان للطبري ٤٥١/٢١

رأيته ذكر ورجح معللا العلامة أبو السعود حيث قال:" وعن ابن عباس رضى الله عنهما أن المراد بشهادة الجلود شهادة الفروج وهو الأنسب بتخصيص السؤال بها في قوله تعالى وقالوا لجلودهم لم شهدتم علينا فإن ما تشهد به من الزنا أعظم جناية وقبحا وأجلب للخزي والعقوبة مما يشهد به السمع والأبصار من الجنايات المكتسبة بتوسطهما"(١) وهو ترجيح معتبر وتعليل مفيد حيث أضاف للمعنى جديدا، ويزيد ابن الأثير الأمر وضوحا بقوله:" فالجلود ههنا تفسر حقيقة ومجازا، أما الحقيقة فيراد بها الجلود مطلقا، وأما المجاز فيراد بها الفروج خاصة، وهذا هو الجانب البلاغي الذي يرجح الفروج خاصة المجاز على الحقيقة؛ لما فيه من لطف الكناية عن المكنى عنه....لفظ الجلود عام، فلا يخلو أن يراد به الجلود مطلقا، أو يراد به الجوارح التي هي أدوات الأعمال خاصة، ولا يجوز أن يراد به الجلود على الإطلاق... فترجح بهذا أن يكون المراد به شهادة الجوارح، وإذا أريد به الجوارح فلا يخلو إما أن يراد به الكل أو البعض، فإن أريد به الكل دخل تحته السمع والبصر، ولم يكن لتخصيصهما بالذكر فائدة، وإن أريد به البعض فهو بالفرج أخص منه بغيره من الجوارح لأمرين؛ أحدهما: أن الجوارح كلها قدُ ذكرت في القرآن الكريم شاهدة على صاحبها بالمعصية ما عدا الفرج، فكان حمل الجلد عليه أولى ليستكمل ذكر الجميع. والآخر: أنه ليس في الجوارح ما يكره التصريح بذكره إلا الفرج فكنيّ عنه بالجلد؛ لأنه موضع يكره التصريح فيه"(٢)

١- إرشاد العقل السليم للشيخ أبي السعود، ١٠/٨

٢ - المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر ٥٨/١

٣- دفع الالتباس،

ومنه قول الله-جل جلاله-﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾(١) جاء في المثل السائر: والفرق بين قوله (لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْء) وبين قوله ليس كالله شيء هو ما أشرت إليه وإن كان الله تعالى لا مثل له حتى يكون لمثله مثل وإنما ذكر ذلك على طريق المجاز قصدا للمبالغة(٢)

٤- التوسع في المعاني:

ومن ذلك قول الله-تعالى﴿وَالسَّمَاءِ ذَاتِ الرَّجْعِ﴾(٣)، ذكر الرازي قول الزجاج في معنى الرجع بأنه المطر، ثم أورد أن هذا الاسم على سبيل المجاز عند سائر علماء اللغة ؛ فقال: واعلم أن كلام الزجاج وسائر أئمة اللغة صريح في أن الرجع ليس اسماً موضوعاً للمطر بل سمي رجعاً على سبيل المجاز(٤) وذكر وجوها لحسن المجاز ملخصها: أنه من عود الصوت وإعادته كالمطر، ومن إرجاع الماء المتصاعد من البحار إلى الأرض ، من باب التفاؤل ليعود ، لأنه يعود كل عام (٥)

---

١ - سورة الشورى من الآية ١١

٢-المصدر السابق، ٢/٩٠.

٣ - سورة الطارق الآية ١١

٤ - مفاتيح الغيب، للرازي المؤلف ٣١/١٢٠

٥ - ينظر: المرجع السابق نفس الصفحة

الفصل الثاني:

القرائن الصارفة عن الحقيقة إلى المجاز في القرآن

توطئة:

يكاد علماء اللغة والأصول وغيرهما يجمعون على أن حاجة المجاز إلى القرينة وعدم حاجة الحقيقة إليها مما يميز الحقيقة عن المجاز(١)؛ فالمجاز – كما يرى الآمدي– في حاجة ماسة إلى قرينة وإلا فاللفظ حقيقة لأنه لا يحتاج إليها لشدة وضوحها وانصراف الذهن عند التجرد إليها (٢). وهذه القرائن الصارفة لها قيمتها بين الأصول التفسيرية الضابطة والضامنة للوصول إلى المعاني الصحيحة للآيات القرآنية، وهو لون من تفسير القرآن إما بالنص أو الاجتهاد المعتبر.

والقرائن الصارفة عن الحقيقة إلى المجاز تنقسم إلى أقسام متعددة باعتبارات متنوعة، مع الأخذ في الاعتبار أن هذه القرائن متكاملة بحيث يمكن إيراد أكثر من قرينة في لفظ واحد، كما أنه لابد من الأخذ في الاعتبار أن حصر القرائن في تقسيمات معينة من الصعوبة بمكان وذلك باعتراف علماء

١- يراجع: على سبيل المثال: الخصائص لابن جني صـ ٤٤٤، تحقيق: محمد علي النجار، الهيئة العامة المصرية للكتاب، ط:٥ في: ٢٠١٠م، ومفتاح العلوم للسكاكي، صـ ٣٦٤ فما بعدها،

٢- ينظر: الإحكام في أصول الأحكام، المؤلف : علي بن محمد الآمدي أبو الحسن، الناشر : دار الكتاب العربي – بيروت، ط ١، ١٤٠٤، تحقيق : د. سيد الجميلي

اللغة(١) وعلوم القرآن (٢) والأصول (٣) والعلاقة بين القرائن والمجاز قائمة على التلازم؛ فلا يمكن الوقوف على المجاز إلا عند تحقق القرينة. ومن هنا يثبت أن وظيفة القرينة: منع إرادة المعنى الأصلي ليزول اللبس من الكلام.(٤) بل شرط علماء الأصول لصحة المجازات اقترانها بالقرائن، جاء في التلويح:" والمجازات لا تنفك عن القرائن فهي شرط لصحته عند أئمة الأصول"(٥)

١ – يراجع: –على سبيل المثال–: مفتاح العلوم للسكاكي ٣٢٩–٣٣٠.

٢ – يراجع:–على سبيل المثال– : البرهان في علوم القرآن للزركشي ٢/٢١٦.

٣ – يراجع على سبيل المثال–: المستصفى في علم الاصول، تأليف الامام أبي حامد محمد بن محمد بن محمد الغزالي المتوفي سنة ٥٠٥ هـ ، ١/٢١٦ ، طبعه وصححه محمد عبد السلام عبد الشافي، دار الكتب العلمية بيروت – لبنان

٤ – ينظر: الطراز للعلوي، ١/٨٥

٥ – التلويح على التصريح،، المؤلف: سعد الدين مسعود بن عمر التفتازاني المتوفى ٧٩٢هـ ، ١/٩٢، طبع ونشر: مكتبة ومطبعة محمد علي صبيح وأولاده –مصر

المبحث الأول:

ضوابط (١) القرائن والمجاز المصروف إليه.

من خلال قراءتي المتأنية لقضية القول بوجود المجاز في القرآن يمكنني- في نقاط- أن أوجز بعض ضوابط القرائن الصارفة عن الحقيقة إلى المجاز.

المطلب الأول:

من ضوابط القرائن الصارفة إلى المجاز

١. أن تكون القرينة حجة في نفسها.

٢. لما كان القائلون بالمجاز- وهو ما ثبت رجحانه كما مر- قد استندوا إلى أدلة بضوابط فلا بد أن تكون هذه الضوابط مما يحتج بها شرعا أو عقلا سواء أكانت الحجة قطعية أو يغلب عليها الظن؛ فغلبة الظن حجة عند الجمهور(٢)،وعليه فلا يجوز وضع ضوابط للوصول إلى قرائن لا يعول عليها لعدم استنادها إلى صحيح الشرع وفصيح اللغة وصريح العقل. ، فشرط قبول الدليل(القرينة) إثبات صحتها في ذاتها(٣)

٣. – أن تكون القرينة صالحة للاحتجاج بها في القضية محل النظر

---

١ – الضابط: مَا يَجْمَعُ فُرُوعًا مِنْ بَابٍ وَاحِدٍ بِخِلَافِ الْقَاعِدَةِ وَهِيَ مَا يَجْمَعُهَا مِنْ أَبْوَابٍ شَتَّى

٢ – يراجع: البرهان في أصول الفقه لأبي المعالي الجويني المتوفى: ٤٧٨هـ ٥٠٢/٢، تحقيق: عبدالعظيم محمود الديب، ط: دار الوفاء ، ط: ٣ في ١٤١٢هـ

٣ – ينظر: البرهان في علوم القرآن للزركشي ١٦٦/٢

وأعني بذلك وجود علاقة بين الدليل وما يستدل به؛ فقد يكون الدليل صحيحا لكن ليس في القضية محل البحث.

٣- أن يسلم الدليل الصارف للفظ عن حقيقته وظاهره عن معارض(١)

فإذا تطرق إلى الدليل(القرينة) الاحتمال فليس لأحدهما ميزة لاختياره عن الآخر فلا يصلح قرينة مرجحة

٤-أن تكون القرينة أمرا خارجا عما يستدل به.

قال الرازي-رحمه الله" وذلك السبب المنفصل إما قرينة حالية ...أو مقالية"(٢) وقد أكد ابن الحاجب هذا الضابط بقوله:"...لا في تعيين أحد مدلوليه بقرينة من خارج(٣) كما أن استقلالية القرينة من الضوابط التي أشار إليها ابن جني في خصائصه حين قال: "فمن ذلك قولهم (جالس الحسن أو ابن سيرين) ولو جالسهما جميعا لكان مصيبا مطيعا، وإن كانت أو إنما هي في أصل وضعها لأحد الشيئين. وإنما جاز ذلك في هذا الموضع لا لشيء رجع إلى نفس (أو) بل لقرينة انضمت من جهة المعنى إلى أو"(٤)، وهذه القرينة أمر مستقل عما يستدل به.

٥- أن تكون القرينة معتبرة مقالا أو مقاما، شرعا أو عقلا أو لغة.

---

١ - البرهان في علوم القرآن ١٦٦/٢

٢ - تفسير الرازي(مفاتيح الغيب) ٥٥١/١

٣ - الإيضاح في شرح المفصل لابن الحاجب، ١٠/٢، تحقيق: الدكتور بن عيسى باطاهر، طبع ونشر: دار المدار الإسلامي-بيروت ، ط:١ في ٢٠٠٧م.

٤ - الخصائص لابن جني ٣٤٨/١-٣٤٩.

وهو ما يعني تنوع القرينة إلى هذه الأقسام باعتبارات متعددة(١)

٦- أن تدل القرينة على المراد (المعنى المجازي) دلالة قطعية أو ظنية راجحة،

ومن هذا أن تدل القرينة على معنى ملتبس عند المخاطب، أو تصرف معنى حقيقيا إلى آخر مجازيا، أو تعين على تقدير محذوف، أو بيان مقدم أو مؤخر عن موضعه، أو تصرف أمرا من الوجوب إلى الندب أو نهيا من التحريم إلى الكراهة ونحو ذلك.(٢) وقد ذهب إلى هذا الشرط ابن القيم مع أنه من أشد النافيين لوجود المجاز في اللغة والقرآن (٣)

المطلب الثاني:

من ضوابط المجاز المصروف إليه:

١- أن يكون المجاز المصروف إليه اللفظ مما يحتمله في اللغة(٤)

واشتراط عدم إرادة المعنى الحقيقي عند الصرف إلى المجاز مما عول عليه شيخ البلاغيين عبدالقاهر الجرجاني؛ فشرط فيه عدم إرادة المعنى الأصلي للكلمة، مثل وقوع التعبير باليد والمراد بها النعمة لأن في ذكر اليد إشارة إلى

---

١ – وسيأتي بيان جانب من ذلك عند الحديث عن أنواع القرائن الصارفة إلى المجاز

٢ – وسيأتي لذلك نماذج عند الحديث عن القرائن الصارفة إلى المجاز

٣ – وقد أورد ابن القيم هذا الشرط ضمن شروط العمل بالمجاز مع شدة نفيه له مما يدل على إيمانه به وإن نفاه صراحة. يراجع : بدائع الفوائد: محمد بن أبي بكر ابن قيم الجوزية (ت ٧٥١هـ)، ٢٠٥/٤ الناشر: دار الكتاب العربي، بيروت– لبنان

٤ – ينظر: البرهان في علوم القرآن للزركشي ، ١٦٦/٢

مصدر النعمة التي لا يمكن تحصيلها إلا باليد، ومثله التعبير باليد عن القوة لأن القوة لا تحصل إلا اليد(١)

١ – يراجع: أسرار البلاغة للجرجاني ١/٣٠١وما بعدها

٢- أن يعتمد المعنى المصروف إليه(المجاز)على دليل يقويه ويؤكده(القرينة)

فإذا كان اللفظ محتملا للمعنى الذي تأوله المتأول فيجب عليه إقامة الدليل على تعيين ذلك المعنى(١)

٣-أن يؤدي المجاز المصروف إليه معنى من معاني الحقيقة المصروف عنها

ومن المعلوم أن الله-تعالى- خاطب العرب بلسانها، ومن معهود العرب: أن تخاطب بالشيء منه ظاهرا يعرف في سياقه أنه يراد به غير ظاهره، وذلك عند وجود قرينة معتبرة تصرفه إلى هذا المجاز قال عنترة الشاعر العربي الجاهلي المتوفى ٢٢ق.هـ:؛

فازورّ من وقع القنا بلبانهِ .* وشكا إليّ بعَبْرةٍ وَتَحَمْحُمِ(٢)**

٤- أن يتعذر أو يبعد الحمل على الحقيقة على أي وجه من الوجوه؛ فإذا وجد فلا صرف.

٥-ألا يؤدي القول بالمجاز إلى مخالفة الصحيح والصريح من النصوص الشرعية والإجماع.

٦. موافقة المجاز المصروف إليه لمقاصد القرآن ومعهود خطابه.

---

١ - ينظر: البرهان في علوم القرآن ١٦٦/٢

٢ - شرح المعلقات السبع، تأليف: الحسين بن أحمد بن الحسين الزوزني، صـ ٢٦٣، الناشر: دار احياء التراث العربي، الطبعة الأولى ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٢ م

٧. ألا يؤدي القول بالمجاز إلى خدمة مذهب أو فكر مخالف لما عليه السلف الصالح.

وهذا الضوابط الأربعة الأخيرة من أهم الضوابط الحاكمة للقول بالمجاز بقرائنه؛ حيث اتخذت كثير من المذاهب المجاز منطلقا لتأييد مبادئها، وقد تنبهت المعتزلة للمجاز كوسيلة ناجعة لتأييد مبادئهم، يقول أحد الباحثين" ولقد أقر المعتزلة من الوهلة الأولى بوقوع المجاز بمختلف أنواعه في النص القرآني بل لقد اعتدوا به أداة لغوية ناجعة لتأويل النصوص الدينية، وتوجيه دلالاتها إلى ما يلائم مبادئهم العقيدية وأصولهم الكلامية"[١] ويستدل على ما يقول بمسألة خلق الأفعال، وكيف أن ميول ابن جني الاعتزالية قد أوحت إليه بتأييد خلق العبد لأفعال نفسه بصرف الآيات الدالة على خلق الله للأفعال بأنها مجازية (٢) وكذلك المجاز قد اتخذه الشيعة منطلقا لتأييد مبادئهم ومنها: مبدأ عصمة الأئمة ([٣])

---

١ – المجاز في القرآن الكريم بين المعتزلة والأشاعرة في القرنين الخامس والسادس الهجريين، رسالة دكتوراه غير منشورة قدمت من الباحث مذبوحي محمد إلى كلية الآداب والعلوم الإنسانية والاجتماعية –قسم اللغة العربية بجامعة أبي بكر بلقايد –تلمسان في جمهورية الجزائر، صـ ٢٤

– ٢يراجع: الخصائص لابن جني جـ ٣صـ ٢٤٧ فما بعدها،، والمجاز في القرآن بين المعتزلة والأشاعرة، صـ ٢٧ فما بعدها

٣ يراجع لهذا المبدأ عندهم عللى سبيل المثال: تفسير الميزان للطباطبائي الشيعي ٢٣٠/٢، وللرد يراجع على سبيل المثال : الاتجاهات المنحرفة في تفسير القرآن الكريم دوافعها ودفعها للدكتور محمد حسين الذهبي ، ص ٥٦

المبحث الثاني

أنواع القرائن الصارفة إلى المجاز في القرآن

توطئة: حمل الكلام على حقيقته وظاهره المعهود هو الأصل- كما سبق- ولا يحتاج هذا الحمل والفهم إلى دليل لأنه الأصل الذي ينصرف الذهن إليه عند كل عربي، قال الشاطبي: كون الظاهر هو المفهوم العربي مجردا **لا** إشكال فيه لأن الموافق والمخالف اتفقوا على أنه منزل بلسان عربي مبين "(١) وعليه فالذي يحتاج إلى دليل هو ما جاء على خلاف الأصل وهو المجاز، وهذا الدليل ما يطلق عليه اصطلاحا لفظ القرينة - كما مر-، وهذه القرائن متعددة ومتنوعة حسب القرينة أو طريق وصولها.

ومما يجب التنبيه عليه أن هذا التقسيم للقرائن بهذه الاعتبارات لا يعني الانفراد والاستقلال بعضها عن بعض فقد تتصف القرينة بعدة صفات تبعا لاعتبارات متعددة؛ فمثلا قد تكون القرينة نصّية باعتبار ولفظية باعتبار آخر وقطعية باعتبار ثالث ...وهكذا، وفيما يأتي موجز لهذا التعدد والتنوع حسب طبيعة البحث

١ - الموافقات للشاطبي ، ٢٢٤/٤

المطلب الأول

أنواع القرائن الصارفة إلى المجاز من حيث المصدر

مصدر القرينة مما يتوقف عليه مدى قوتها أو قبولها، وهي من هذه الجهة تنقسم إلى:

١- **قرينة عقلية،** وهو ما كان دليل الصرف فيها عقليا، إلا أنه لا بد من الاخذ في الاعتبار أن القرائن العقلية ليست على وتيرة واحدة في القبول أو الرد فضلا عن القوة أو الضعف ومنه قول الله تعالى:**{ وَاسْأَلِ الْقَرْيَةَ الَّتِي كُنَّا فِيهَا }**(١) والظاهر أن سؤال القرية بمكوناتها على حقيقته إلا أن العقل يحيل هذه الحقيقة الظاهرة إلى مجاز غير واضح ، وذلك لاستحالة سؤال القرية سؤالا حقيقيا؛ فلابد من الحمل على المجاز، والمعنى "سل من فيها من أهلها"(٢) وهو معنى مجازي؛ فالقرينة العقلية هي التي صرفته إلى المجاز

٢- قرينة شرعية، وهو ما كان الصارف فيها دليلا شرعيا من كتاب أوسنة أو إجماع أو غير ذلك من مصادر التشريع المعتبرة، ومن ذلك :

-١ سورة يوسف الآية ٨٢ -

٢ - جامع البيان في تأويل القرآن، المؤلف : محمد بن جرير بن يزيد، أبو جعفر الطبري، ٢١٢/١٦المحقق : أحمد محمد شاكر، الناشر : مؤسسة الرسالة، الطبعة : الأولى ، ١٤٢٠ هـ - ٢٠٠٠ م

*- من أدلة القرآن على الصرف إلى المجاز، ومن أمثلة ما كان الصارف آيات أخر: قول الله-تعالى:{ نَسُوا اللَّهَ فَأَنْسَاهُمْ أَنفُسَهُم }(١) والصارف عن هذا المعنى آيات أخرى منها:{ وَمَا كَانَ رَبُّكَ نَسِيًّا }(٢).؛فنسيان الله لهم ليس على حقيقته بل مجاز على سبيل المشاكلة (٣)

*- ومن القرائن الشرعية الصارفة عن الحقيقة إلى المجاز: السنة النبوية؛ قولية كانت أو فعلية أو تقريرية، وهي قرينة معتبرة شرعا، وهي مبينة للقرآن ، ومن بيانها صرف بعض ألفاظ القرآن عن الحقيقي الظاهر إلى المجاز، ومن ذلك: بيان النبي-ﷺ- للظلم الوارد في قول الله تعالى﴿ الَّذِينَ آمَنُوا وَلَمْ يَلْبِسُوا إِيمَانَهُمْ بِظُلْمٍ﴾ (٤) بأنه ليس على عمومه بل هو الشرك خاصة (٥)؛ فالمتبادر كما فهم الصحابة-أن الظلم المبعد عن الأمن والاهتداء هو

١- سورة التوبة من الآية٦٧

٢ - سورة مريم من الآية ٦٤

٣ - ينظر: أساس البلاغة، تأليف: أبو القاسم محمود بن عمر الزمخشري، ٤٣٠/٢، تحقيق: محمود محمد شاكر، مطبعة المدني - القاهرة - ١٩٩١م،

٤ - سورة الأنعام من الآية ٨٢

٥ - روى عبد الله بن مسعود-رضي الله عنه قال لما نزلت{الذين آمنوا ولم يلبسوا إيمانهم بظلم أولئك لهم الأمن وهم مهتدون} (الأنعام ٨٢) شق ذلك على المسلمين فقالوا يا رسول الله ،: أينا لا يظلم نفسه، قال: ليس ذلك، إنما هو الشرك، ألم تسمعوا ما قال لقمان لابنه وهو يعظه؟ { يا بني لا تشرك بالله إن الشرك لظلم عظيم} لقمان ١٣٠، ==

ما يعم الجميع أي كل ما يطلق عليه ظلم فجاء التخصيص من النبي-ﷺ- – والمخصص قبل إيراد النبي له حقيقة ، وصار بعد التخصيص مجازا(١)

*- ومن القرائن الشرعية الصارفة عن الحقيقة إلى المجاز: الإجماع، وهي من القرائن الشرعية المعتبرة ويمكن بها أن يصرف اللفظ إلى المجاز، ومن الآيات التي تحمل على المجاز لاتفاق العلماء على أن المعنى المجازي هو المراد منها قوله تعالى:﴿ وَهُوَ الَّذِي فِي السَّمَاءِ إِلَهٌ وَفِي الْأَرْضِ إِلَهٌ ﴾(٢) وقوله:﴿ وَهُوَ الَّذِي فِي السَّمَاءِ إِلَهٌ وَفِي الْأَرْضِ إِلَهٌ ﴾(٣)قال ابن كثير-عند تفسيره لقول الله:﴿ إِلَّا هُوَ مَعَهُمْ أَيْنَ مَا كَانُوا ﴾(٤)، حكى غيرُ واحد الإجماع على أن المراد بهذه الآية معية علمه تعالى، ولاشك في إرادة ذلك) (٥)

٣- **قرينة حسية**، والمراد بالقرائن الحسية: ما يشبه الواقع أو ينفيه مما يذكره النص أو ينفيه، ووظيفة هذه القرينة تصديقية برهانية(٦) ومثال ذلك

==

والحديث أخرجه البخاري في صحيحه ، كتاب: أحاديث الأنبياء ، باب: قول الله-تعالى{ ولقد آتينا لقمان الحكمة أن اشكر لله ، ح: ٣٤٢٩

١ – يراجع: البرهان في علوم القرآن، ١٨٤/٢.

٢- سورة الزخرف من الآية ٨٤-

٣- سورة الأنعام من الآية ٣-

٤ – سورة المجادلة من الآية ٧

– ٥ تفسير ابن كثير ٣٢٣/٤ .

-٦ النظرية اللسانية عند ابن حزم الأندلسي، د/نعمان بوقرة -الجزائر

من القرآن: ﴿ وَأُوتِيَتْ مِنْ كُلِّ شَيْءٍ ﴾(١)والقرينة المانعة حسية حيث أن ملكة سبأ لم تؤت كل شيء بدليل انا لم تؤت ملك سليمان عليه السلام

٤- **قرينة عرفية**، وهي التي تكون ناتجة من الاستعمال الغالب(٢) وهي: إما عرفية شرعية؛ متعلقة بالمصطلحات الشرعية كالصيام في عرف الشرع في قول الله تعالى﴿ فَمَنْ شَهِدَ مِنْكُمُ الشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ﴾(٣) بالإمساك المعروف في الشرع وليس مطلق الإمساك كما في اللغة فـ"العرب تسمي كل ممسك صائماً(٤) وهكذا في جميع المصطلحات الشرعية كالصلاة ونحوها.

وإما عرفية من حيث اللغة، ومنها: قول الله- تعالى﴿ حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَاتُكُمْ﴾(٥)أي نكاح أمهاتكم(٦)؛ فالعرف حاكم بتحريم جهة واحدة هي النكاح دون سائر الجهات كالبر ونحوه

---

١ – سورة النمل من الآية ٢٣

٢– ينظر: نهاية السول للإسنوي ٢٧٩/١، ٢٨٤، تحقيق: د– شعبان محمد إسماعيل، ط١ في ١٤٢٠هـ ، دار ابن حزم–بيروت.

٣ – سورة البقرة من الآية ١٨٣

٤ – تفسير البحر المحيط .، المؤلف : العلامة أبو حيان الأندلسى،١/٢، دار النشر / دار الفكر

٥ – سورة النساء من الآية ٢٣

٦ – الجامع لأحكام القرآن، لقرطبي، ١٠٥/٥.

المطلب الثاني:

أنواع القرائن الصارفة إلى المجاز من حيث اللفظ والحال

وهي من حيث ذلك تنقسم إلى:

١. قرينة لفظية، وهو ما كان الدليل الصارف لفظا متصلا أو منفصلا، وله صور متعددة ، منها: قول الله تعالى ﴿ **وَقُلِ الْحَقُّ مِنْ رَبِّكُمْ فَمَنْ شَاءَ فَلْيُؤْمِنْ وَمَنْ شَاءَ فَلْيَكْفُرْ إِنَّا أَعْتَدْنَا لِلظَّالِمِينَ نَارًا أَحَاطَ بِهِمْ سُرَادِقُهَا** ﴾(١) فالقرينة الصارفة من حقيقة الأمر وهو الوجوب إلى التهديد هي قوله تعالى في آخر الآية﴿ **إِنَّا أَعْتَدْنَا لِلظَّالِمِينَ نَارًا أَحَاطَ بِهِمْ سُرَادِقُهَا** ﴾(٢)؛ فحقيقة الأمر متروكة سواء أكانت للوجوب أو الندب أو الإباحة (٣)، ولولا وجود القرينة لتأرجحت الأقوال بين مقتضيات الأمر.

---

١ – سورة الكهف من الآية ٢٩

٢ – سورة الكهف من الآية ٢٩

٣– يراجع: كشف الأسرار عن أصول فخر الإسلام البزدوي، علاء الدين عبد العزيز بن أحمد البخاري، المتوفى: ٧٣٠هـ.، ١/١٦٥ تحقيق عبد الله محمود محمد عمر. ، الناشر دار الكتب العلمية، في: ١٩٩٧م.

ومن القرائن اللفظية المنفصلة قوله تعالى﴿ الَّذِينَ آمَنُوا وَلَمْ يَلْبِسُوا إِيمَانَهُمْ بِظُلْمٍ ﴾(١)" فقد فسر الظلم بآية أخرى نص عليها النبي-ﷺ – بيانا لقول الله: ﴿ إِنَّ الشِّرْكَ لَظُلْمٌ عَظِيمٌ ﴾(٢)

٢– **القرينة الحالية**، وهي ما يفهم من فحوى الكلام أو حال المتكلم أو حال المخاطب،

– **ومن الأول** : قوله تعالى﴿ شَهِدَ عَلَيْهِمْ سَمْعُهُمْ وَأَبْصَارُهُمْ وَجُلُودُهُمْ بِمَا كَانُوا يَعْمَلُونَ ﴾(٣) ولفظ الجلود قد يراد به المعنى الحقيقي المعروف وقد يراد به معنى مجازي وهو الفروج وعدل عنه إلى الجلود، والمعنى المجازي قد أضاف جديدا وهو استكمال الجوارح ، كما أنه مما يكره التصريح به(٤) وقال أبوحيان في هذا المعنى" وقيل: كنى بها عن الفروج. قيل: وعليه أكثر المفسرين ، منهم ابن عباس ، كما كنى عن النكاح بالسر"(٥). وقد عنّ لي أمر في القرينة المجازية وهو: أن الفروج مما يجب

---

١ – سورة الانعام من الآية ٨٢

٢ – سبق بيان ذلك

٣ – سورة فصلت من الآية ٢٠

٤ – ينظر: المثل السائر لابن الأثير ، ٥٨/١. تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد المكتبة العصرية –بيروت

٥ – تفسير البحر المحيط ، ٤٧٩/٧، المؤلف : العلامة أبو حيان الأندلسى، دار النشر / دار الفكر

الحفاظ عليها لترتب عقوبة على التفريط في صيانتها كالسمع والبصر؛ فالحمل عليها أولى من الجلود الحقيقية–والله أعلم.

*– **ومن الثاني؛** وهو حال المتكلم قوله تعالى: ﴿ **وَاسْتَفْزِزْ مَنِ اسْتَطَعْتَ مِنْهُمْ بِصَوْتِكَ وَأَجْلِبْ عَلَيْهِمْ بِخَيْلِكَ وَرَجِلِكَ وَشَارِكْهُمْ فِي الْأَمْوَالِ وَالْأَوْلَادِ وَعِدْهُمْ وَمَا يَعِدُهُمُ الشَّيْطَانُ إِلَّا غُرُورًا** ﴾(١) والقرينة استحالة أن يأمر الله بالكفر ومن الثالث؛ وهو حال المخاطب: قول الله– تعالى ﴿ **قُلْ كُونُوا حِجَارَةً أَوْ حَدِيدًا** ﴾(٢) فحال المخاطب يحيل المعنى الحقيقي للأمر لخروجه عن قدرته

١ – سورة الإسراء الآية ٦٤

٢ – سورة الإسراء الآية ٥٠

المطلب الثالث:

أنواع القرائن الصارفة إلى المجاز في القرآن من حيث النص والاجتهاد :

وهي بهذا الاعتبار تنقسم إلى قسمين:

١. قرينة نصية؛ وهي ما كان اعتمادها على نص صريح من القرآن أو السنة أو الإجماع، ومن أمثلتها: زيادة على ما سبق: قول الله تعالى ﴿ **الطَّلَاقُ مَرَّتَانِ** ﴾(١) والظاهر المتبادر أن الطلاق محصور في الطلقتين فهو لا يقع إلا اثنتين، والقرينة الصارفة عن ذلك منصوص عليها في قوله تعالى: ﴿ **فَإِنْ طَلَّقَهَا فَلَا تَحِلُّ لَهُ مِنْ بَعْدُ حَتَّى تَنْكِحَ زَوْجًا** ﴾(٢)كما أن قوله {فإمساك} يعني الرجعة و{وتسريح} يعني الطلقة الثالثة ؛فالقرينة نص على أن عدد الطلاق الذى تجوز الرجعة فيه مرتان؛ فإن طلقها مرتين فهو مخير بعد بين الرجعة والمعبر عنها بالإمساك بمعروف، وبين الفرقة المعبر عنها بالتسريح. جاء في فتح القدير عند بيان هذه الآية: "ولما لم يكن بعد الطلقة الثانية إلا أحد أمرين إما إيقاع الثالثة التي بها تبين الزوجة أو الإمساك لها واستدامة نكاحها وعدم إيقاع الثالثة عليها قال سبحانه **(فَإِمْسَاكٌ بِمَعْرُوفٍ أَوْ تَسْرِيحٌ بِإِحْسَانٍ)** أي فأمساك بعد الرجعة لمن طلقها زوجها طلقتين بمعروف أي بما هو معروف عند الناس من حسن العشرة

---

١ – سورة البقرة من الآية ٢٢٩

٢ – سورة البقرة الآية ٢٣٠، ويراجع: الجامع لأحكام القرآن، للقرطبي ، ١٢٨/٣، والفصول في الأصول، المؤلف: أحمد بن علي الرازي المحقق: د. عجيل جاسم النشمي، الناشر: وزارة الأوقاف–الكويت الطبعة :الأولى

﴿أَوْ تَسْرِيحٌ بِإِحْسَانٍ﴾ أي بإيقاع طلقة ثالثة عليها من دون ضرار له(ا(1، وهي قرينة مقالية.

٢ـ **قرينة اجتهادية،** وهي ما كان معتمدها الاجتهاد المنضبط بقواعده المعروفة، ومن ذلك–زيادة على ما سبق من نماذج: قول تعالى﴿ اللَّهُ يَسْتَهْزِئُ بِهِمْ وَيَمُدُّهُمْ فِي طُغْيَانِهِمْ يَعْمَهُونَ ﴾(٢) وفي الآية مجاز مرسل لاستحالة صدور الاستهزاء الذي يعني الاستخفاف وكذا المد في الطغيان بمعنى تيسيره وتسهيله للوصول إليه من الله تعالى، فوجب حمله على المجاز المراد به الجزاء على استهزائهم.

ومما تجتمع فيه القرينة؛ الصريحة(النصية) والضمنية (الاجتهادية): قول الله–تعالى ﴿ أُولَئِكَ الَّذِينَ اشْتَرَوُا الضَّلَالَةَ بِالْهُدَى فَمَا رَبِحَتْ تِجَارَتُهُمْ وَمَا كَانُوا مُهْتَدِينَ (٣)؛ ففي الآية مجاز لغوي(استعارة)، وآخر عقلي؛ فاللغوي جاء في تشبيه الكفر بالضلالة والإيمان بالهدى؛ فقد استعيرت التجارة لما فيها من تبادل على اقتنائهم الضلالة وتركهم الهداية. كما أنه أسند الربح المنفي للتجارة وهو في الحقيقة للمنافقين الخاسرين، وهو مجاز عقلي، والقرينة حالية

1 – فتح القدير الجامع بين فني الرواية والدراية من علم التفسير، المؤلف: محمد بن علي بن محمد الشوكاني،٢٣٨/١

٢ – سورة البقرة الآية ١٥

٣ – سورة البقرة من الآية ١٦

المطلب الرابع:

أنواع القرائن الصارفة إلى المجاز في القرآن من حيث الحجية :

وهي بهذا الاعتبار تنقسم إلى:

١- قرينة تدل على اليقين، وهي ما كانت دلالتها على المراد قطعية نصا، ومن ذلك قول الله تعالى ﴿ **وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا** ﴾(١) فظاهر الأمر يدل على وجوب الحج لكل الناس، وجاءت قرينة ﴿ **مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا** ﴾نصا في إخراج صنف من الناس لعدم استطاعتهم

٢- قرينة تدل على الظن، وهي ما كانت دلالتها على المراد راجحة وإن كانت غير مانعة من غيره، ومن ذلك: قول الله تعالى﴿ **حُرِّمَتْ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةُ** ﴾(٢) فالآية بينت حرمة الميتة بكل أجزائها وكذا بجميع أنواعها، و(ال) في الميتة التي تفيد العموم إلا أن هذا قد خصص فليس كل ميتة محرمة (أحل لنا ميتتان ودمان، فأما الميتتان فالحوت والجراد، وأما الدمان

---

١ – سورة آل عمران من الآية ٧٩

٢ – سورة المائدة من الآية ٣

فالكبد والطحال) (١) كما أن بعض أجزاء الميتة كالجلد بعد الدبغ والشعر ليس بمحرم عند الجمهور من العلماء(٢)

---

١ – اختلف في صحة هذا الحديث أو وضعفه، كما اختلق في رفعه أو وقفه، وخلاصة ما جاء فيه: أنه رواه أحمد (٩٧/٢)، وابن ماجه (٣٣١٤)، وسنده ضعيف كما أشار إلى ذلك الحافظ ابن حجر ولكنه يصح عن ابن عمر موقوفا، ورجح الدار قطني الموقوف، كما رجحه البيهقي إلا أنه قال: والموقوف له حكم الرفع (ينظر: فتح الباري شرح صحيح البخاري، المؤلف : أحمد بن علي بن حجر أبو الفضل العسقلاني الشافعي، ٦٢١/٩، الناشر : دار المعرفة – بيروت ، ١٣٧٩، تحقيق : أحمد بن علي بن حجر أبو الفضل العسقلاني.

وتحفة الاحوذي بشرح جامع الترمذي للحافظ أبي العلا محمد عبد الرحمن ابن عبد الرحيم المباركفوري المتوفى:– ١٣٥٣ هـ ،جـ١١صـ ٥٧، دار الكتب العلمية بيروت – لبنان) .، وصححه الألباني مرفوعا (يراجع: إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل تأليف محمد ناصر الدين الألباني بإشراف زهير الشاويش، المكتب الإسلامي، الطبعة الثانية ١٤٠٥ هـ – ١٩٨٥ م المكتب الاسلامي بيروت، والتحقيق كما قال ابن الجوزي: أنه موقوف على ابن عمر –رضي الله عنهما(يراجع: التحقيق في أحاديث الخلاف، المؤلف : عبد الرحمن بن علي بن محمد بن الجوزي أبو الفرج، ٣٦١/٢–٣٦٢، الناشر : دار الكتب العلمية بيروت، ط: ١في ،١٤١٥ هـ

تحقيق : مسعد عبد الحميد محمد السعدني

٢ – يراجع : البيان والتحصيل، لابن رشد القرطبي المتوفى: ٤٥٠هـ ، ١٠١/١، ٣٩/٢. وأحكام القرآن لابن العربي ٢٨/٤، وأحكام القرآن للجصاص ١٤٩/١–١٥.

المبحث الثالث:

توجيه بعض صفات الرحمن بين الحقيقة والمجاز في بعض آيات القرآن

لما كان المجاز هو استعمال اللفظ في غير ما هو موضوع له مع وجود قرينة تمنع من إرادة المعنى الحقيقي(١)؛ فلا يتأتى ذلك في المفرد لأن دلالته لا تكون إلا حقيقية دالة على ما وضع له اللفظ أولاً مثل لفظ اليد مجردا، ولفظ الأسد، أما المركب فكذلك دلالته حقيقية إلا عند وجود قرينة معتبرة صارفة إلى المجاز مثل رأيت أسدا، وقد يكون الخلاف في بيان حقيقة اللفظ أو مجازه ميسورا بالوقوف عليه عند الرجوع إلى معاجم اللغة في اللفظ المفرد، والعود بالمتشابه إلى المحكم مع وجود قرينة مقالية أو مقامية عند المركب لئلا يلتبس الكلام على المتلقي، لكن الخلاف يبدو على أشده في القرائن الصارفة من الحقيقة إلى المجاز؛ فما يراه البعض قرائن واجبة للصرف إلى المجاز قد لا يراه البعض الآخر صارفا، ومن هنا تباينت الأقوال التفسيرية التابعة للتوجُّهات الفكرية، التي ربما لم تقف عند حد الاختلاف المعرفي بل الجدل العقيدي، وبخاصة في ما يتعلق بصفات الله– التي قد يبدو من ظاهر بعضها، وهي الصفات الخبرية: التشابه بصفات المخلوقات عند عدم تحرير اللفظ وجمعه مع نظائره وعرضه على مقاصد القرآن، وهذا ما جعل أحد الباحثين المعاصرين يؤكد على تحرير إرادة

---

١ – وهذا التعريف للمجاز هو القاسم المشترك بين علماء اللغة والبلاغة وأصول الفقه وعلوم القرآن، ينظر على سبيل المثال: {معجم مقاييس اللغة لابن فارس ١ /٤٩٤ وأسرار البلاغة لعبد القاهر الجرجاني ٣٩٥/١ البحر المحيط للزركشي ٤٠/٣ إرشاد الفحول للشوكاني ١/٦٢، والبرهان في علوم القرآن للزركشي٢/٢٥٦، والإتقان للسيوطي ١٥٨/٢

المعنى من اللفظ بقوله: "ومما يجدر ذكره هنا أن الخلاف في الصفات محله وتحريره ينبغي أن ينصب في تحرير إرادة المعنى الحقيقي أو المجازي من لفظ الصفة، ومدى ثبوت القرينة الصارفة عن المعنى الحقيقي إلى المجازي، ولا ينبغي أن يؤدي ذلك لإنكار مفهوم المجاز نفسه"((1وقد ذكر الدكتور إبراهيم خليفة للصفات الخبرية خصيصتين تتميز بهما عن سائر صفات الله- تعالى أولاهما: أن العقل لا يوجب اتصاف الباري بهذه الصفات بمعنى: عدم توقف إلهية الله تعالى عند العقل على ثبوت تلك الصفات لله تعلى اتصافه، وثانيهما: لا يعلم من حقائقها اللغوية إلا أوصافا جسمانية أو أعراضا وجدانية نفسية محدثة لا يليق قيامها بالرب جل وعلا(٢)

وغاية ما يقال في مذاهب الناس حول هذه الصفات، أنهم قد انقسموا حيالها إلى فريقين:

الأول: يرى حمل جميع هذه الآيات المتعلقة بهذه الصفات على ظواهرها اللغوية المتبادَرة دون النظر إلى القرائن الصارفة لها عن هذا الظاهر مما يؤدي إلى التجسيم والتشبيه صراحة أو لزوما(٣)

---

1 – حكم وقوع المجاز في اللغة والقرآن–تحرير محل النزاع وتحرير أولى الأقوال بالاتباع–، دكتور علي بن ذريان الجعفري العنزي، حولية كلية الدراسات الإسلامية والعربية بنين– القاهرة العدد (٣٣ (، إصدار ٢٠١٦م

٢ –المحكم والمتشابه في القرآن الكريم للدكتور إبراهيم خليفة ، صـ ٣٨٣

٣ – يراجع على سبيل المثال: البرهان في علوم القرآن ٨٣/٢، ٨/٤، في استدلا المجسمة على وجوده الله الحسي تعالى في كل مكان بقول الله سبحانه {وَهُوَ اللَّهُ فِي السَّمَاوَاتِ وَفِي الأَرْضِ}، ومفاتيح الغيب للرازي عند تفسيره لقول الله تعالى إِنَّهُ مَن يَأْتِ ==

الثاني: التنزيه عن هذا الظاهر غير المراد، وذلك بصرفها عن جميع سمات المحدثات واعتبار القرائن الصارفة عن هذا الظاهر. وقد فصل العلماء بعد التنزيه أمر هذه الظواهر كما قال الدكتور خليفة بين ما لا يبقى له بعد الصرف عن الحقيقة المستحيلة إلا تأويل واحد وما يبقى له أكثر من تأويل" وقد مثل للأول بالمعية(١) فإنه لا يبقى لها بعد الصرف لها عن حقيقتها المستحيلة التي هي المصاحبة بالذات إلا المصاحبة بالعلم والإحاطة، والثاني وهو ما يبقى للصفة بعد الصرف عن الظاهر أكثر من تأويل كصفة الوجه واليد، وهذه للعلماء فيها مذهبان

١. المفوضة، ولهم فيها: الإيمان بأنها حق على ما يليق بالله تعالى، وأن ظاهرها المتعارف لا في حقنا غير مراد، ولا يتكلم في تأويلها مع اعتقاد تنزيه الله–تعالى عن صفات المخلوق، وعن الانتقال والحركات وسائر سمات الخلق، وهذا هو مذهب جمهور السلف بل جلهم وبعض المتكلمين.

والتفويض له معنيان:

أ- تفويض في المعنى والكيف، وهو ما يطلق على متبعيه بالمفوضة، وعلى المنهج بالتفويض.

==

رَبَّهُ مُجْرِماً} سورة طه من الآية ٧٤، وقد عدها المجسمة من الآيات الدالة ؛ فقالوا" الجسم إنما يأتي ربه لو كان الرب في المكان" وقد أجاب لرازي بقوله: " وجوابه أن الله تعالى جعل إتيانهم موضع الوعد إتياناً إلى الله مجازاً(٢٢/٧٢

١ – وهي قوله تعالى { وَهُوَ مَعَكُمْ أَيْنَمَا كُنْتُمْ} سورة الحديد من الآية ٤

ب- تفويض الكيف دون المعنى وهو المعروف بالإثبات.(١)، ومنهجهم كما يقول النووي: هو ألا يتكلم في معناها بل يقولون: يجب علينا أن نؤمن بها، ونعتقد لها معنى يليق بجلال الله وعظمته مع اعتقادنا الجازم بأن الله ليس كمثله شيء، وأنه منزه عن التجسيم والانتقال والتحيز في جهة وعن سائر صفات المخلوق.(٢)

١. المؤولة، وقولهم في هذه الصفات: أنها- بعد صرفها عن الظاهر المستحيل في حق الله تعالى- تتأول على ما يليق بها على حسب مواقعها، وإنما يسوغ تأويلها لمن كان من أهله بأن يكون عالما بلسان العرب وقواعد الأصول والفروع، وهذا مذهب جمهور المتكلمين وبعض السلف(٣).

قال الزرقاني في معرض حديثه عن أقوال العلماء في المراد من النصوص الموهمة للتشبيه: مذهب السلف ويسمى مذهب المفوضة، وهو تفويض معاني هذه المتشابهات إلى الله وحده بعد تنزيهه تعالى عن ظواهرها المستحيلة" (٤) وقد علق الدكتور عبدالله عزب على قول الزرقاني فقال: ويفهم من النص السابق أن السلف رضوان الله عليهم كانوا يؤولون تأويلا إجماليا بمعنى صرف اللفظ عن ظاهره المستحيل على الله-تعالى، ولا

---

١ - ينظر: منهج الاستدلال على مسائل الاعتقاد عند أهل السنة والجماعة ، المؤلف: عثمان حسن، صـ ٥٨٠، مكتبة الرشد ، ط: ١ في ١٤١٢هـ

٢ - المنهاج شرح مسلم بن الحجاج؛ أبو زكريا يحيي بن شرف النووي ، المتوفى: ٦٧٦هـ،١٩/٣، دار إحياء التراث العربي-بيروت، ط: ٢ في ١٣٩٢هـ

٣- ينظر: شرح النووي جـ٣-صـ ١٩، جـ ٦-صـ ٣٦ فما بعدها

٤ - مناهل العرفان في علوم القرآن، محمد عبد العظيم الزرقاني، جـ٢ صـ ٢٨٧، ط: الحلبي ، ط ٣ د. ت

يعينون المعنى المراد منه، ويفوضون المعنى إلى الله تعالى"([1])، ويدلل لما يقول بما ذكره ابن جماعة بقوله: "القول بأن السلف والخلف مجمعون على تأويل المتشابه قول له وجه من الصحة لكن بحسب المعنى اللغوي، أو ما يقرب من المعنى اللغوي، أما بحسب الاصطلاح السائد فلا؛ فإن السلف وإن وافقوا الخلف في التأويل؛ فقد خالفوهم في تعيين المعنى المراد باللفظ بعد صرفه عن ظاهره، وذهبوا إلى التفويض المحض بالنسبة إلى هذا التعيين، أما الخلف فركبوا متن التأويل إلى هذا التعيين" ([2]) وطريقة التأويل بالضوابط الشرعية واللغوية لا تعني الدونية عن طريقة التفويض، كما لا تعني كما يقول الدكتور إبراهيم خليفة: رجحان طريقة التفويض على كل حال وعلى الإطلاق أو أن جمهور السلف القائلين بالتفويض كانوا يجهلون المعنى الذي ينبغي أن تحمل عليه هذه الصفات أو أنهم كانوا لا يرون صحة التأويل مطلقا بل كانوا يسدون بابا يخشون أن يلج منه على قلوب العامة أهلُ الزيغ والضلال(٣)، والتفويض وإن كان هو الأصل الذي ينبغي الصيرورة إليه إلا أن التأويل المنضبط ضرورة قد تدعو الحاجة إليه، وعلى كلٍ فالتفويض لا يخلو من التأويل بوجه كما يرى صاحب المرقاة من أن السلف والخلف قد أولوا عن الظاهر المستلزم للتشبيه والقاضي بكفر معتقده إلا أن السلف أولوا إجمالا بالاكتفاء بهذا الصرف

---

١ – بحث: المجاز والتأويل بين المثبتين والنافين وتطبيقهما على مسألة الاستواء، صـ ١٢٨٩

٢ – إيضاح الدليل في قطع حجج أهل التعطيل لابن جماعة صـ٦٩ نقلا عنه: المجاز والتأويل بين المثبتين والنافين، صـ ١٢٨٩.

– ٣ ينظر: المحكم والمتشابه في القرآن الكريم ، أد /إبراهيم خليفة ، صـ ٦٩٧

والخلف زادوا في التأويل شيئا آخر ولم يردوا بذلك مخالفة السلف(١)، ولقد كان المجاز هو السبيل الوحيد للمعتزلة الذي اعتمد عليه المعتزلة في جل تأويلاتهم خدمة لعقائدهم ومبادئهم ، وهم لا يرون إلا التأويل طريقا لهذه الصفات ومنها الوجه(٢)، ومما رأيت من عجائب الرافضة أن كثيرا منهم يؤولون وجه الله بالأئمة منهم؛ فمن أقوالهم في كتبهم المعتمدة عند قول الله تعالى ﴿كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ إِلاَّ وَجْهَهُ﴾(٣) يقول الصادق – كما يزعمون– : "نحن وجه الله"(٤)، وعند تفسير قول الله–تعالى﴿وَيَبْقَى وَجْهُ رَبِّكَ ذُو الْجَلالِ وَالإِكْرَامِ﴾(٥) يقول القمي الشيعي: "نحن الوجه الذي يؤتى الله منه"(٦)، ولا علاقة بين الدليل والمدلول بأي وجه من الوجوه المعتبرة.

وسأكتفي بنموذجين في هذا الصدد يتبين من خلاهما ضوابط القول بالمجاز

---

١ – يراجع: مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح لملا علي القاري ١٣٦/٢ وما بعدها، ط: دار الكتاب الإسلامي.

٢ – يراجع: المجاز في القرآن الكريم بين المعتزلة والأشاعرة ٦: ١٢ وكذلك في مواضع مبثوثة من هذا البحث وكلها تؤكد على أهمية المجاز عند المعتزلة وكيفية استعماله خدمة لأصولهم الخمسة وما تفرع عنها.

٣ – سورة القصص من الآية ٨٨

٤– ينظر: تفسير القمي: ١٤٧/٢، و بحار الأنوار: ١٩٣/٢٤،

٥ – سورة الرحمن من الآية ٢٧.

٦ – ينظر تفسير القمي الشيعي، ٣٤٥/٢، وتفسير الصافي للكاشاني الشيعي، ١١٠/٥

النموذج الأول

الحقيقة والمجاز في معية الله- تعالى-وقربِه بين التفويض والتأويل

قال تعالى﴿ وَهُوَ مَعَكُمْ أَيْنَ مَا كُنْتُمْ ﴾(١) وقال سبحانه: ﴿ إِلَّا هُوَ مَعَهُمْ ﴾(٢)، ومعية الله بعلمه وتأييده هي معتمد الجمهور من المسلمين

قال الطبري مؤولا: وهو شاهد لكم أيها الناس أينما كنتم، ويعلم أعمالكم ومتقلبكم ومثواكم (٣)، وبقريب من هذا أوّلها ابن كثير(٤)،، بل ذكر ابن كثير وغير واحد من العلماء على وجه العموم والمفسرين على وجه الخصوص: حكاية الإجماع على هذا التأويل ولا شك في إرادة ذلك" (٥) وممن حكى الإجماع على هذا التأويل : صاحب المحرر الوجيز حيث قال عند تفسيره لآية سورة الحديد" وقوله تعالى" وهو معكم أينما كنتم "معناه بقدرته وعلمه وإحاطته وهذه آية اجمعت الأمة على هذا التأويل فيها وانها مخرجة عن معنى لفظها المعهود ودخل في الاجماع من يقول بأن المشتبه كله ينبغي ان يمر ويؤمن به ولا يفسر فقد اجمعوا على تأويل هذه لبيان وجوب إخراجها عن ظاهرها"(٦)، كما حكى الإجماع على التأويل بخلاف

---

١ – سورة الحديد من الآية ٤

٢ – سورة المجادلة من الآية ٧

٣ – جامع البيان في تأويل القرآن للطبري،١٦٩/٢٣

٤ – يراجع: تفسير القرآن العظيم لابن كثير، ٤٣/٨

٥ – تفسير القرآن العظيم لابن كثير، ٧٣/٨

٦– المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز المؤلف : أبو محمد عبد الحق بن غالب بن عطية الأندلسي، ٢٣٣/٥

==

الظاهر: الرازي؛ فقال بعد ذكره لهذا التأويل:" انعقد الإجماع على أنه- سبحانه- ليس معنا بالمكان والجهة والحيّز، فإذن قول{وهو معكم} لا بد فيه من التأويل، وإذا جوزنا التأويل في موضع وجب تجويزه في سائر المواضع" (١) وفي هذا التأويل صرف صريح للظاهر الحقيقي غير المراد للمجاز الخفي بقرينة عقلية وهي استحالة معية الله بالجهة لاقتضاء ذلك المشابهة، وفى البحر: أنه اجمعت الأمة على هذا التأويل فيها، وأنها لا تحمل على ظاهرها من المعية بالذات(٢) وقد نقل ابن تيمية –مع إنكاره وقوع المجاز أشد الإنكار- عن السلف ذلك، واختار هذا المذهب وارتضاه، فقال: "وقد ثبت عن السلف أنهم قالوا: هو معهم بعلمه"، وأسند ذلك للإمام أحمد فقال: (وقال حنبل بن إسحاق في كتاب" السنة": قلت لأبي عبد الله أحمد بن حنبل: ما معنى قوله تعالى :﴿ وَهُوَ مَعَكُمْ أَيْنَ مَا كُنتُمْ﴾و﴿ما يكون

==

ط: دار الكتب العلمية – لبنان – ١٤١٣هـ . ١٩٩٣م، الطبعة : الأولى، تحقيق : عبد السلام عبد الشافي محمد

– ١ التفسير الكبير للرازي، ٤٤٩/٢٩، ط: دار إحياء التراث العربي بيروت، ط: ٣ في ١٤٢٠هـ

٢ – البحر المحيط في التفسير، المؤلف: محمد بن يوسف الشهير بأبي حيان الأندلسي،٢٣٣/٨، دار الكتب العلمية- لبنان/ بيروت ، ط: ١ في ٢٠٠١ م المحقق: الشيخ عادل أحمد عبد الموجود وآخرون

من نجوى ثلاثة إلا هو رابعهم﴾ إلى قوله تعالى **﴿إلا هو معهم أين ما كانوا﴾** قال: علمه، عالم الغيب والشهادة، محيط بكل شيء"(١)

والقرب في حق الله تعالى كالمعية يجب تأويله بصرفه عن ظاهره الموهم للتشبيه، وهذا محل إجماع عند العلماء حتى من ينكرون المجاز خلا المجسمة، ومن الآيات في ذلك: ﴿ **وَإِذَا سَأَلَكَ عِبَادِي عَنِّي فَإِنِّي قَرِيبٌ** ﴾(٢) وقوله-جل جلاله- ﴿ **إِنَّ رَبِّي قَرِيبٌ مُجِيبٌ** ﴾(٣) وقوله- تعالى ﴿ **وَإِنِ اهْتَدَيْتُ فَبِمَا يُوحِي إِلَيَّ رَبِّي إِنَّهُ سَمِيعٌ قَرِيبٌ** ﴾ (٤) قال القرطبي في تفسير الآية الأولى: " قوله تعالى : ﴿ **فَإِنِّي قَرِيبٌ** ﴾ أي بالإجابة. وقيل بالعلم. وقيل : قريب من أوليائي بالإفضال والإنعام"(٥)،

---

١ – حولية كلية الدراسات الإسلامية والعربية بنين بالقاهرة العدد ٣٣ إصدار ٢٠١٦م، ويراجع: مجموع الفتاوى٥/٤٩٦

٢– سورة البقرة من الآية ١٨٦

٣ – سورة هود من الآية ٦١

٤ – سورة سبأ من الآية ٥٠

٥ – الجامع لأحكام القرآن للقرطبي، ٣٠٨/٢، ط: عالم الكتب في ٢٠٠٣م

وفي إرشاد العقل السليم: " أي فقل لهم إني قريب وهو تمثيل لكمال علمه بأفعال العباد واقوالهم واطلاعه على أحوالهم بحال من قرب مكانه" (١)

النموذج الثاني

الحقيقة والمجاز في لفظ (وجه الله- تعالى) بين التفويض والتأويل

يطلق لفظ الوجه على ذلك الجزء المعروف البارز من الجسد وأصله كما في مقاييس اللغة:" الواو والجيم والهاء: أصلٌ واحد يدلُّ على مقابلةٍ لشيء. والوجه مستقبِلٌ لكلِّ شيء.

يقال وَجْه الرّجلِ وغَيره. وربَّما عُبِّر عن الذات بالوَجْه"(٢)

وجاء لفظ الوجه مضافا إلى الله تعالى في عدة آيات من القرآن الكريم منها: قوله جل جلاله﴿ فَأَيْنَمَا تُوَلُّوا فَثَمَّ وَجْهُ اللَّهِ ﴾(٣) وقوله-جل شأنه ﴿ وَمَا تُنْفِقُونَ إِلَّا ابْتِغَاءَ وَجْهِ اللَّهِ ﴾ ﴿كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُ ﴾(٤) وقوله -تعالى﴿ لِلَّذِينَ يُرِيدُونَ وَجْهَ اللَّهِ ﴾(٥) وقوله-جل جلاله ﴿ كُلُّ

---

١ – إرشاد العقل السليم إلى مزايا القرآن الكريم للشيخ أبي السعود العمادي، ١/٢٠٠.، دار إحياء التراث

٢ – مقاييس اللغة، المؤلف: أبي الحسين أحمد بن فارِس بن زكَرِيّا، ٦/٦٦، مادة(وجه)،

٣ – سورة البقرة من الآية ١١٥

٤ –سورة البقرة من الآية ٢٧٢

٥ – سورة الروم من الآية ٣٨

﴿ مَنْ عَلَيْهَا فَانٍ (٢٦) وَيَبْقَى وَجْهُ رَبِّكَ ذُو الْجَلَالِ وَالْإِكْرَامِ ﴾ (١) وفي كل لا يمكن حمل اللفظ على ظاهره وحقيقته لقرينة استحالة مشابهة الله– تعالى لخلقه ومنها الجسمية ما كان من المجسمة القائلين بالمشابهة الحقيقية وهم أبعد ما يكون عن الحق والحقيقة ثم إن المعتبرين من العلماء أمام هذه الآيات بعد إيمانهم باستحالة ظواهر وحقيقة هذه الصفات على الله تعالى ما بين تفويض بعدم الخوض في هذه الآيات، وما بين مؤول لها بضوابط التأويل المعتبرة شرعا ولغة. جاء في الإتقان عن آيات الصفات" وجمهور أهل السنة منهم السلف وأهل الحديث على الإيمان بها وتفويض معناها المراد منها إلى الله تعالى ولا نفسرها مع تنزيهنا له عن حقيقتها" (٢) وجمهور العلماء ممن وقفت على أقوالهم في الآية الأخيرة : أن المراد بالوجه في حق الله: الذات، وبعضهم جمع بين التأويل والتفويض(٣)، ومنهم من

---

١ – سورة الرحمن –جل جلاله– الآيتان: ٢٦، ٢٧.

٢ – الإتقان في علوم القرآن، المؤلف: جلال الدين عبد الرحمن السيوطي، ٧٥/٢.

٣– ومن التفاسير التي ذكرت هذا المعنى وهي كثيرة : المحرر الوجيز لابن عطية الأندلسي في تفسيره: المحرر

الوجيز في تفسير الكتاب العزيز ٤١٨/١ تفسير القرآن العظيم لابن كثير المتوفى: ٧٧٤هـ، ٢٦١/٦، ٤٩٤/٧

وإرشاد العقل السليم لأبي السعود العمادي المتوفى: ٩٨٢هـ ،١٨٠/٨،وأنوار التنزيل وأسرار التأول للقاضي البيضاوي في تفسيره، ٢٧٦/٥،والكشاف للزمخشري، ٤٤٥/٤ والكشف والبيان لأبي بو إسحاق أحمد بن محمد بن

إبراهيم الثعلبي النيسابوري٢٦٣/١، وتفسير النسفي ٣١٠/٤، والتحرير والتنوير للطاهر بن عاشور، وفتح الباري شرح صحيح البخاري، المؤلف: أحمد بن علي بن حجر أبو الفضل العسقلاني الشافعي، الناشر: دار المعرفة– بيروت،١٣٧٩، ٣٨٩/١٣، تحقيق : ==

يرى أنها صفة ذاتية لله تعالى فحسب، وقد نقل الدكتور خليفة كلاما في غاية الأهمية للشيخ سلامة العزامي – فطن فيه الشيخ لدقيقة كلام بعض السلف مما يتخذه بعض المجسمة والمشبهة تكأة لفريتهم –رأيت أن أنقله لأهميته بتمامه فقال الدكتور خليفة:" قال الشيخ سلامة العزامي في رسالته: فرقان القرآن بين صفات الخالق وصفات الأكوان: تنبيه مهم إذا سمعت في عبارات بعض السلف إنما نؤمن بأن له وجها لا كالوجوه ويدا لا كالأيدي فلا تظن أنهم أرادوا أن ذاته العلية منقسمة إلى أجزاء وأبعاض؛ فجزء منها يد وجزء منها وجه، غير أنه لا يشابه الأيدي والوجوه التي هي للخلق حاشاهم من ذلك، وما هذا إلا التشبيه بعينه، وإنما أرادوا بذلك أن لفظ الوجه واليد قد استعمل في معنى من المعاني وصفة من الصفات التي تليق بالذات العلية كالعظمة والقدرة غير أنهم يتورعون عن تعيين تلك الصفة تهيبا من التهجم على ذلك المقام الأقدس" وعلق الدكتور على خليفة مبينا أثر هذا الفهم الخاطئ فقال: وانتهز المجسمة والمشبهة مثل هذه العبارة فغزوا بها العوام، وخدعوا بها الأغمار من الناس وحملوها على الأجزاء فوقعوا في حقيقة التجسيم والتشبيه.(١). والوجه كما قال القرطبي: عبارة عنه–عز وجل" وذكر عن بعض الأئمة قولهم:" وقال بعض الأئمة: تلك صفة ثابتة بالسمع زائدة على ما توجبه العقول من صفات القديم تعالى. قال

==

أحمد بن علي بن حجر أبو الفضل العسقلاني الشافعي، وشرح سنن أبي داود، المؤلف: أبو محمد محمود بن أحمد بن موسى بن أحمد بن حسين الغيتابى الحنفى بدر الدين العينى (المتوفى : ٨٥٥هـ)، المحقق: أبو المنذر خالد بن إبراهيم المصري، الناشر : مكتبة الرشد – الرياض، الطبعة : الأولى ١٤٢٠ هـ –١٩٩٩ م

– ١ المحكم والمتشابه في القرآن الكريم، المؤلف د/ إبراهيم خليفة ، صـ ٦٩٤

ابن عطية: وضعف أبو المعالي هذا القول، وهو كذلك ضعيف، وإنما المراد وجوده، وقيل: المراد بالوجه هنا(١) الجهة التي وجهنا إليها أي القبلة، وقيل : الوجه القصد"، وقال في موضع آخر عن صفة الوجه: ﴿وَيَبْقَى وَجْهُ رَبِّكَ﴾ أي ويبقى الله ، فالوجه عبارة عن وجوده وذاته سبحانه"، وذكر أن هذا هو قول المحققين من العلماء كما عزا هذا الرأي إلى ابن عباس؛ فقال: وهذا الذي ارتضاه المحققون من علمائنا ابن فورك وأبوالمعالي وغيرهم. وقال ابن عباس : الوجه عبارة عنه كما قال: ﴿وَيَبْقَى وَجْهُ رَبِّكَ ذُو الْجَلَالِ وَالْإِكْرَامِ﴾ وقال أبو المعالي : وأما الوجه فالمراد به عند معظم أئمتنا وجود الباري تعالى.(٢)، وذكر صاحب البرهان أقوال العلماء في المراد بالوجه المضاف إلى الله تعالى وهي أقوال تجمع بين التفويض والتأويل فقال:" وقد اختلف في تأويل الوجه الذي جاء مضافا الى الله في مواضع من القرآن فنقل ابن عطية عن الحذاق انه راجع الى الوجود والعبارة عنه بالوجه مجاز إذ هو اظهر الأعضاء في المشاهدة، وأجلها قدرا وقيل وهو الصواب هي صفة ثابتة بالسمع زائدة على ما توجبه العقول من صفات الله تعالى وضعفه امام الحرمين واما قوله تعالى فثم وجه الله فالمراد الجهة التي وجهنا إليها في القبلة وقيل المراد به الجاه أي فثم جلال الله وعظمته(٣) كما بين الرازاي أن

١-يعني قوله-تعالى{ولله المشرق والمغرب فأينما تولوا فثم وجه الله}

٢- ينظر: الجامع لأحكام القرآن للقرطبي: ٨٤/٢، ١٦٥/١٧

٣- البرهان في علوم القرآن، المؤلف: بدر الدين محمد بن عبد الله الزركشي، ٢٦٥/٣

قوله تعالى ﴿وَلِلَّهِ الْمَشْرِقُ وَالْمَغْرِبُ فَأَيْنَمَا تُوَلُّوا فَثَمَّ وَجْهُ اللَّهِ﴾(١) ذكر أن هذه الآية من أقوى الآيات الموجبة للتنزيه والنافية للتجسيم وبين أن ذلك كائن بوجهين وموجزهما: أن في ذكر الجهتين دليل الانقسام المفتقر إلى الخالق تعالى المتقدم على المخلوق بالضرورة ، أن الجهات جميعا بالنسبة له سواء، ولو كان جسما بوجه لاختص بأحدها لا محالة. وقال عند تفسيره لهذه الآية" استدلت المجسمة بهذه الآية على أن الله تعالى جسم من وجهين الأول قالوا الآية صريحة في إثبات الوجه وذلك يقتضي الجسمية والثاني قوله وَإِلَيْهِ تُرْجَعُونَ وكلمة إلى لانتهاء الغاية وذلك لا يعقل إلا في الأجسام والجواب لو صح هذا الكلام يلزم أن يفنى جميع أعضائه وأن لا يبقى منه إلا الوجه"(٢) وكأنه رأى أن الشبهة لضعفها لا تستحق كثير إعمال عقل أو مزيد بيان رأي فأجاب موجزا فقال: "وذلك لا يقول به عاقل ثم من الناس من قال الوجه هو الوجود والحقيقة يقال وجه هذا الأمر كذا أي حقيقته ومنهم من قال الوجه صلة والمراد كل شيء هالك إلا هو وأما كلمة إلى فالمعنى وإلى موضع حكمه وقضائه ترجعون" (٣) وقال القاضي عبدالجبار: وقوله:{إلا وجهه} المراد به: إلا هو، فليس للمشبهة تعلق بذلك، ويلزمهم إن

١ – سورة البقرة من الآية ١١٥

٢ – مفاتيح الغيب، المؤلف/ ٢١/٢٥–٢٢.

٣ – المرجع السابق٢٢/٢٥

أثبتوا لله وجها أن يقولوا إن ساره يفنى ويبقى وجهه، وليس ذلك مما يعتقده مسلم(١)

ولكن هل المجاز في إطلاق الجزء وإرادة الكل أم في إطلاق لفظ الوجه على الباري بإرادة المقام تشبيها بإرادة الوجه– سبحانه، وعليه فهل القرينة لفظية أم عقلية؟، وقد أورد صاحب المواقف الأقوال في المراد بالوجه المضاف إلى الله تعالى ثم رجح موجبا القول بالمجاز فقال: الوجه وضع للجارحة ولم يوضع لصفة أخرى بل لا يجوز وضعه لما لا يعقله المخاطب فتعين المجاز والتجوز به عما يعقل وثبت بالدليل متعين"٢(٣) وقال الشيخ أبو زهرة والمراد ذاته العلية الكريمة وعبر بالوجه لأن الوجه بالنسبة للعباد هو الجزء الواضح البادى، وإذا رؤى فقد رؤيت الذات، ولذا كان فى التحدث عن الله تعالى الوجه هو الذات" (٤)، وقال ابن الجوزي مدافعا عن التأويل منكرا جعل الوجه صفة ذائدة عن الذات" قال المفسرون : معناه يبقى ربك، وكذا قالوا في قوله: **(يريدون وجهه)(٥)** أي يريدونه، وقال الضحاك وأبو

---

١ – تنزيه القرآن عن المطاعن للقاضي عبدالجبار بن أحمد الهمذاني المتوفى: ٤١٥هـ نش: دار النهضة الحديثة–بيروت، د. ت

٢– ينظر: المواقف، المؤلف: عضد الدين عبد الرحمن بن أحمد الإيجي،١٤٥/٣،الناشر: دار الجيل–بيروت، ط:١في: ١٩٩٧م تحقيق : د/عبد الرحمن عميرة

–٣ ينظر: مفاتيح الغيب للرازي، ٢٠/٤

٤ – زهرة التفاسير، المؤلف: الشيخ/ محمد أبو زهرة، ٣٧٥/١، دار النشر: دار الفكر العربي، د ت

٥ – سورة الأنعام من الآية ٥٢

عبيدة في قوله **(كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُ)**، أي إلا هو، وقد ذهب الذين أنكرنا عليهم إلى أن الوجه صفة تختص باسم زائد على الذات . قلت : فمن أين قالوا هذا وليس لهم دليل إلا ما عرفوه من الحسيات . . . ؟ وذلك يوجب التبعيض ، ولو كان كما قالوا : كان المعنى : أن ذاته تهلك إلا وجهه(١).

والتحقيق: أن الوجه عند إضافته إلى الله–تعالى– يستحيل حمله على ظاهره وحقيقته المتعارف عليها بقرينة شرعية نصية صريحة وهي قوله تعالى { لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ } وبقرينة عقلية بينة وهي استحالة مشابهة الخالق للمخلوق، وبعد هذا التنزيه يأتي التفويض وهو مذهب جمهور السلف وبعض الخلف أو التأويل وهو مذهب بعض السلف وجمهور الخلاف، فالتفويض والتأويل مذهبان معتبران في القديم والحديث كما قال الثقات من العلماء الأعلام(٢).

– ١ دفع شبه التشبيه بأكف التنزيه تأليف الامام الحافظ عبد الرحمن بن الجوزي الحنبلي المتوفى :٥٩٧ هـ ، ١٥٣/١، حققه وقدم له حسن السقاف، الطبعة الثالثة في ١٩٩٢م ، ط: دار الامام النووي عمان –الاردن

٢ – جاء في كتاب الثقات للكرمي: " وجمهور أهل السنة منهم السلف وأهل الحديث على الإيمان بها وتفويض معناها المراد منها إلى الله تعالى ولا نفسرها مع تنزيهنا له عن حقيقتها ، قال وذهبت طائفة من أهل السنة إلى أنا نؤولها على ما يليق بجلاله تعالى وهذا مذهب الخلف" (أقاويل الثقات في تأويل الأسماء والصفات والآيات المحكمات والمشتبهات، المؤلف : مرعي بن يوسف الكرمي المقدسي، ٦٥/١، الناشر : مؤسسة الرسالة – بيروت، الطبعة الأولى ، ١٤٠٦، تحقيق : شعيب الأرناؤوط

الخاتمة- نسأل الله تعالى- حسنها:

الحمد الله الذي بنعمته تتم الصالحات وتزداد، وبفضله يتنزل الفضل على العباد، والصلاة والسلام على خير العِباد والعُباد، وعلى آله وصحبه ومن تبعهم بإحسان إلى يوم التناد،

وبعد؛ فقد أنهيت بفضل الله بحثي هذا، وهو جهد المقل أسأل الله أن يصلحه وسائر أعمالنا ، وقد وقفت من خلال رحلتي الشائقة والشاقة معه على بعض النتائج والتوصيات أود تسجيلها لعل الله أن ينفعنا بها في الحياة وبعد الممات

أولا : أهم النتائج:

١- الأصل جريان الألفاظ على حقيقتها إلا عند تعذرها

٢- لا يصار إلى القول بالمجاز إلا عند وجود قرائن معتبرة تصرف اللفظ عن حقيقته.

٣- أن القول بوجود المجاز في اللغة والقرآن هو الأولى بالاتباع، وهو دليل كمال للقرآن ووجه من وجوه إعجازه

٤- أن الوقوف على المجاز لا يستطيعه إلا من توافرت فيه شروط القول بالتأويل

٥- أن معرفة القرائن الصارفة من الحقيقة إلى المجاز ضرورية وحتمية

٦- أن القرائن الصارفة إلى المجاز مع تنوعها فهي متكاملة

٧- إعمال القرائن عند التأويل حصن ضمان من طرفي المغالاة في صفات الله تعالى

ثانيا: أهم التوصيات:

١- جمع القرائن الصارفة عن الظاهر في كل القرآن الكريم وتطبيقها على كل آياته لتكون بمثابة المرجع لكل المسلمين وردعا لكل المخالفين

٢- عدم الخوض في مسائل المجاز الا بالقدر الذي يخدم الآيات محل الخلاف في الفهم والبيان وبضوابط مجمه أو متعارف عليها عند العلماء.

هذا، والله أعلى وأعلم .

وصلى الله وسلم وبارك على عبده ورسوله سيدنا محمد

وعلى آله وأصحابه ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين عدد ما كان

وما يكون وما هو كائن في علم الله العليم

كما يحب ربنا ويرضى

ثبت أهم المصادر والمراجع

أولا القرآن الكريم جل من أنزله

ثانيا: ثبت أهم المراجع والمصادر مرتبة أبجديا مع مراعاة اسم المؤلف كاملا وسنة وفاته غالبا

١- الإبانة في أصول الديانة ، المؤلف: علي بن إسماعيل بن إسحاق، أبو الحسن الأشعري، المتوفى: ٣٢٤هـ، طبع: إدارة الطباعة المنيرية ، ط: ١ في ١٣٤٨هـ

٢- الإتقان في علوم القرآن للسيوطي؛ عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين، المتوفى:٩١١ هـ ، تحقيق: مركز الدراسات القرآنية، ط: مجمع الملك فهد، ط ١ في ١٤٢٦هـ

٣- الإحكام في أصول الأحكام، المؤلف: علي بن محمد الآمدي أبو الحسن، المتوفى: ٦٣١هـ، الناشر: دار الكتاب العربي- بيروت، ط ١، ١٤٠٤هـ ، تحقيق : د. سيد الجميلي

٤- إحكام الفصول في أحكام الأصول لأبي الوليد الباجي، المتوفى:٤٧٤ هـ، تحقيق: عبدالمجيد تركي، ط ١، في ١٤٠٧هـ دار الغرب الإسلامي

٥- إرشاد الفحول إلي تحقيق الحق من علم الأصول، المؤلف: محمد بن علي بن محمد الشوكاني (المتوفى : ١٢٥٠هـ)، المحقق: الشيخ أحمد عزو، دار الكتاب العربي، ط: ١ في : ١٩٩٩م

٦- إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل تأليف محمد ناصر الدين الألباني بإشراف زهير الشاويش، المكتب الإسلامي، الطبعة الثانية ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م المكتب الاسلامي بيروت

٧- أساس البلاغة، المؤلف: محمود بن عمر الزمخشري، المتوفى ٥٣٨هـ، تحقيق: محمود محمد شاكر، مطبعة المدني –القاهرة في ١٩٩١م.
٨- أسرار البلاغة، أبو بكر عبدالرحمن الجرجاني المتوفى:٤٧١هـ، قراءة وتعليق: محمود محمد شاكر، ط: دار المدني بجدة الطبعة الأولى في ١٤١٢هـ
٩- الأسماء والصفات، المؤلف : البيهقي أحمد بن الحسين أبو بكر. المتوفى: ٤٥٨هـ، المحقق : عبد الله بن محمد الحاشدي، الناشر: مكتبة السوادي– جدة، الطبعة : الأولى
١٠- أضواء البيان، تأليف: محمد الأمين بن محمد بن المختار الجكني الشنقيطي المتوفى: ط: دار الفكر للطباعة والنشر – بيروت – ١٤١٥هـ – ١٩٩٥م، تحقيق : مكتب البحوث والدراسات.
١١- لإعجاز للشنقيطي؛ محمد الأمين، مطبوع في نهاية كتاب أضواء البيان، عالم الكتب– بيروت.
١٢- إعلام الموقعين عن رب العالمين، المؤلف: محمد بن أبي بكر بن قيم الجوزية، المتوفى : ٧٥١هـ ، دار الكتب العلمية– بيروت، ط: ١ في ١٤١١هـ–١٩٩١م
١٣- الأعلام، المؤلف : خير الدين بن محمود بن محمد بن علي بن فارس، الزركلي الدمشقي (المتوفى: ١٣٩٦هـ)، الناشر : دار العلم للملايين، ط: ١٥، في:٢٠٠٢م
١٤- أقاويل الثقات في تأويل الأسماء والصفات والآيات المحكمات والمشتبهات، المؤلف : مرعي بن يوسف الكرمي المقدسي، الناشر :

مؤسسة الرسالة – بيروت، الطبعة الأولى ، ١٤٠٦، تحقيق : شعيب الأرناؤوط

١٥- الإيضاح في علوم البلاغة، المؤلف: جلال الدين أبو عبدالله محمد بن سعد الدين بن عمر القزويني، المتوفى:٧٣٩هـ ، الناشر: دار إحياء العلوم–بيروت–ط:٤ ،في ١٩٩٨م.

١٦- الإيمان لابن تيمية؛ أحمد بن عبد الحليم بن تيمية الحراني، المتوفى:٧٢٨هـ، ط: دار الكتب العلمية–بيروت ط:٤ في ١٤١٤هـ، ط: ٥ في ١٤١٦هـ

١٧- بحار الانوار الجامعة لدرر أخبار الائمة الاطهار تأليف الشيخ محمد باقر المجلسيى، مؤسسة الوفاء بيروت – لبنان الطبعة الثانية المصححة– ١٩٨٣ م مؤسسة الوفاء – بيروت – لبنان

١٨- البحر المحيط في أصول الفقه للزركشي؛ بدر الدين محمد بن عبد الله بن بهادر، المتوفى:٧٩٤هـ ، طبع: دار الكتب العلمية– بيروت ،ط:١ في: ١٤٢١هـ

١٩- – بدائع الفوائد: محمد بن أبي بكر ابن قيم الجوزية (ت ٧٥١هـ)، الناشر: دار الكتاب العربي، بيروت–

٢٠- البرهان في أصول الفقه، المؤلف : عبد الملك بن عبد الله بن يوسف الجويني أبو المعالي، الناشر : الوفاء – المنصورة – مصر، الطبعة الرابعة ، ١٤١٨، تحقيق : د. عبد العظيم محمود الديب

٢١- البرهان في علوم القرآن ، المؤلف : محمد بن بهادر بن عبد الله الزركشي أبو عبد الل المتوفى: ٧٩٤هـ هـ، تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم ، الناشر : دار المعرفة – بيروت ، ١٣٩١هـ

٢٢- البلاغة العربية أسسها وعلومها وفنونها ، عبد الرحمن حسن حنبكة الميداني، دار القلم- بيروت- في ١٩٩٦م.
٢٣- البيان والتحصيل والشرح والتوجيه والتعليل لمسائل المستخرجة، المؤلف : أبو الوليد محمد بن أحمد بن رشد القرطبي (المتوفى : ٤٥٠هـ) ، حققه : د محمد حجي وآخرون، الناشر : دار الغرب الإسلامي، بيروت – لبنان، الطبعة : الثانية ، ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م
٢٤- التأويل خطورته وآثاره للدكتور عمر سليمان الأشقر ط دار النفائس للنشر والتوزيع –عمان ط الأولي ١٤١٢هـ .
٢٥- تاج العروس من جواهر القاموس للزبيدي؛ محمّد بن محمّد بن عبد الرزّاق الحسيني، أبو الفيض، الملقّب بمرتضى، الزَّبيدي، المتوفى ١٢٥هـ ، ط: دار الهداية، دون تاريخ الطبع
٢٦- التبصرة في أصول الفقه لأبي إسحاق الشيرازي؛ إبراهيم بن علي بن يوسف الفيروزآبادي المتوفى: ٤٧٦هـ ، ط:١ في ١٤٢٤هـ ، دار الكتب العلمية –بيروت
٢٧- تفسير ابن جزي الكلبي؛ أبو عبد الله محمد بن أحمد بن محمد بن جزى الكلبي المتوفى:٧٤١هـ المسمى : (التسهيل لعلوم التنزيل)تحقيق محمد عبدالمنعم اليونسي-إبراهيم عطو عوض، الناشر: ام القري للطباعة والنشر القاهرة – مصر
٢٨- تفسير ابن عجيبة (البحر المديد)، المؤلف: البحر المديد، المؤلف: أحمد بن محمد بن المهدي بن عجيبة المتوفى: ١٢٢٤هـ ، دار النشر / دار الكتب العلمية . بيروت، الطبعة الثانية / ٢٠٠٢ م .
٢٩- تفسير ابن عطية (المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز) المؤلف: أبو محمد عبد الحق بن غالب بن عطية الأندلسي، ط: دار

الكتب العلمية – لبنان – ١٤١٣هـ . ١٩٩٣م، الطبعة : الأولى، تحقيق : عبد السلام عبد الشافي محمد

٣٠- تفسير أبي السعود (إرشاد العقل السليم إلى مزايا القرآن الكريم)، المؤلف: محمد بن محمد العمادي أبو السعود، المتوفى: ٩٨٢هـ ، الناشر: دار إحياء التراث العربي – بيروت.

٣١- تفسير أبي حيان (البحر المحيط): محمد بن يوسف بن علي بن يوسف الشهير بأبي حيان الأندلسي المتوفى: ٧٤٥هـ، ، دار الطبع والنشر: دار الفكر، د. ت

٣٢- تفسير ابن كثير، المؤلف: أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي الدمشقي المتوفى: ٧٧٤ هـ ،تحقيق: مكتب التحقيق بدار الطباعة طبع ونشر: دار المعرفة–بيروت في: ٤١٢ هـ

٣٣- تفسير أبي حيان(البحر المحيط)، المؤلف: محمد بن يوسف الشهير بأبي حيان الأندلسي، المتوفى: ٧٤٥ هـ،، تعليق وتخريج: د/ محمد تامر، ط ١في ١٤٢١هـ، دار الكتب العلمية–بيروت، و ط: دار الفكر

٣٤- تفسير ابن جزي الكلبي (التسهيل في علوم التنزيل، المؤلف: محمد بن أحمد بن محمد بن عبدالله بن جزي الكلبي، المتوفى: ٧٤١ هـ ، تحقيق: محمد عبدالمنعم اليونسي، وإبراهيم عوض، الناشر: أم القرى للطباعة والنشر– القاهرة–مصر.

٣٥- تفسير ابن عاشور؛ محمد الطاهر بن محمد بن محمد الطاهر بن عاشور التونسي (المتوفى : ١٣٩٣هـ) (التحرير والتنوير) . الطبعة التونسية، المؤلف : الشيخ محمد الطاهر بن عاشور، دار النشر : دار سحنون للنشر والتوزيع – تونس–١٩٩٧م

٣٦- تفسير البيضاوي؛ عبد الله بن عمر بن محمد بن علي الشيرازي، أبو سعيد، أو أبو الخير، ناصر الدين، المتوفى: ٦٨٥هـ ، طبع ونشر: دار الفكر-بيروت، د. ت

٣٧- تفسير الثعلبي (الكشف والبيان . موافق للمطبوع، المؤلف: أبو إسحاق أحمد بن محمد بن إبراهيم الثعلبي النيسابوري، المتوفى: ٤٢٧هـ دار النشر : دار إحياء التراث العربي - بيروت - لبنان٢٠٠٢ م، ط:١، المحقق: أبو محمد بن عاشور، مراجعة وتدقيق: نظير الساعدي

٣٨- تفسير الجصاص (أحكام القرآن)، المؤلف : أحمد بن علي الرازي الجصاص أبو بكر ، الناشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت، ١٤٠٥،تحقيق : محمد الصادق قمحاوي

٣٩- تفسير الرازي(مفاتيح الغيب أو التفسير الكبير)، المؤلف: الإمام فخر الدين محمد بن عمر التميمي الرازي الشافعي، المتوفى: ٦٠٦ هـ، دار الكتب العلمية- بيروت -١٤٢١هـ ، الطبعة : الأولى

٤٠- تفسير الزمخشري (الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل)، المؤلف: أبو القاسم محمود بن عمر الزمخشري، المتوفى: ٥٣٨هـ، دار النشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت، تحقيق : عبد الرزاق المهدي

٤١- تفسير الشوكاني (فتح القدير الجامع بين فني الرواية والدراية)، المؤلف: محمد بن علي بن محمد الشوكاني ، المتوفى:١٢٥٠هـ، طبع ونشر: دار الفكر -بيروت

٤٢- تفسير الطبري(جامع البيان في تأويل القرآن، المؤلف: محمد بن جرير بن يزيد أبو جعفر الطبري، المتوفى: ٣١٠هـ ، المحقق: أحمد محمد شاكر، الناشر: مؤسسة الرسالة الطبعة الأولى في ٢٠٠٠م

٤٣- تفسير الصافي الشيعي تأليف المولى محسن الملقب،" الفيض الكاشاني"المتوفي:١٠٩١هـ ، صححه وقدم له وعلق عليه العلامة الشيخ حسين الأعلمي ، منشورات مكتبه الصدر طهران.

٤٤- تفسير القرطبي (الجامع لأحكام القرآن) المؤلف: أبو عبد الله محمد بن أحمد بن أبي بكر بن فرح الأنصاري الخزرجي شمس الدين القرطبي (المتوفى:٦٧١ هـ)، ط: دار عالم الكتب-الرياض في ١٤٢٣هـ بتحقيق: هشام سمير البخاري

٤٥- تفسير القمي الشيعي، المؤلف: أبو الحسن علي بن ابراهيم القمي صححه وعلق عليه وقدم له: السيد طيب الموسوي الجزائري طبع ونشر: مؤسسة دار الكتاب للطباعة والنشر قم- ايران

٤٦- تفسير الواحدي (الوجيز في تفسير الكتاب العزيز)، المؤلف: علي بن أحمد الواحدي أبو الحسن، المتوفى: ٤٦٨هـ، دار النشر: دار القلم, الدار الشامية- دمشق بيروت ١٤١٥هـ، الطبعة: الأولى، تحقيق: صفوان عدنان داوودي

٤٧- التعريفات، المؤلف: علي بن محمد بن علي الجرجاني، المتوفى: ٨١٦ هـ، الناشر: دار الكتاب العربي – بيروت ،الطبعة الأولى، ١٤٠٥- تحقيق: إبراهيم الأبياري، ودار الفضيلة القاهرة في ١٩٧٣م

٤٨- التلويح على التصريح، المؤلف: سعد الدين مسعود بن عمر التفتازاني، المتوفى: ٧٩٢هـ ، طبع ونشر: مكتبة ومطبعة محمد بن علي صبيح وأولاده- مصر.

٤٩- التمهيد في أصول الفقه، المؤلف: أبو الخطاب محفوظ بن أحمد بن الحسن الكلوذاني، المتوفى: ٥١٠هـ تحقيق: د/ مفيد أبو عمشة، ط: ٢ في ١٤١١هـ ، مؤسسة الريان بيروت
٥٠- تنزيه القرآن عن المطاعن للقاضي عبدالجبار بن أحمد الهمذاني المتوفى: ٤١٥هـ نشر: دار النهضة الحديثة–بيروت، د. ت
٥١- التوقيف على مهمات التعاريف المؤلف: محمد عبد الرؤوف المناوي، المتوفى:١٠٣١هـ، الناشر: دار الفكر المعاصر بيروت, دمشق، ط:١في ١٤١٠هـ
٥٢- جمع الجوامع للسبكي؛ تاج الدين عبد الوهاب بن علي، المتوفى: ٧٧١ هـ ، ط: دار الكتب العلمية –بيروت ، ط: ٢ في ١٤٢٤هـ
٥٣- حكم وقوع المجاز في اللغة والقرآن بحث للدكتور علي بن ذريان الجعفري العنزي في حولية كلية الدراسات الاسلامية والعربية للبنين بالقاهرة العدد: ٣٣، الإصدار ٢٠١٦م
٥٤- الخصائص، المؤلف: أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي، المتوفى:٣٩٢هـ، تحقيق: محمد علي النجار، الهيئة العامة المصرية للكتاب ، ط:٥ في: ٢٠١٠م
٥٥- دفع شبه التشبيه بأكف التنزيه تأليف الامام الحافظ عبد الرحمن بن الجوزي الحنبلي المتوفى سنة ٥٩٧ هـ، حققه وقدم له حسن السقاف، الطبعة الثالثة في ١٩٩٢م ، ط: دار الامام النووي عمان – الاردن
٥٦- دلائل الإعجاز ،المؤلف: أبو بكر عبدالقاهر بن عبدالرحمن بن محمد الجرجاني، الناشر: دار الكتاب العربي– بيروت، الطبعة الأولى ، ١٩٩٥، تحقيق: د. محمد التنجي، و ط: عالم الكتب بتحقيق: علي النجار

٥٧- الرسالة للإمام الشافعي؛ محمد بن إدريس بن العباس بن عثمان ابن شافع الهاشمي القرشي المطلبي، أبو عبد الله، المتوفى: ٢٠٠٤هـ ، تحقيق: أحمد شاكر

٥٨- روضة الناظر لابن قدامة المقدسي؛ عبد الله بن أحمد أبو محمد، المتوفى: ٦٨٢ هـ، قدّم له وحققه وعلّق عليه: الدكتور عبدالكريم بن علي النملة ، مكتبة الرشد – الرياض، ط ٥ ١٤١٧هـ

٥٩- زهرة التفاسير، المؤلف الشيخ/ محمد أبو زهرة، ط: : دار الفكر العربي، د ت

٦٠- شرح سنن أبي داود، المؤلف: أبو محمد محمود بن أحمد بن موسى بن أحمد بن حسين الغيتابى الحنفى بدر الدين العينى (المتوفى : ٨٥٥هـ)، المحقق: أبو المنذر خالد بن إبراهيم المصري، الناشر : مكتبة الرشد – الرياض، الطبعة : الأولى ، ١٤٢٠ هـ -١٩٩٩ م

٦١- شرح الكوكب المنير، المؤلف : تقي الدين أبو البقاء محمد بن أحمد بن عبد العزيز بن علي الفتوحي المعروف بابن النجار (المتوفى : ٩٧٢هـ)، المحقق : محمد الزحيلي و نزيه حماد، الناشر : مكتبة العبيكان ،الطبعة الثانية ١٤١٨هـ - ١٩٩٧ مـ

٦٢- شرح مشكل الآثار، أبو جعفر أحمد بن محمد الطحاوي، المتوفى:٣٢١هـ، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة بيروت في ١٩٨٧م

٦٣- شرح المعلقات السبع، تأليف: الحسين بن أحمد بن الحسين الزوزني، الناشر: دار احياء التراث العربي، الطبعة الأولى ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٢ م

٦٤- الصاحبي لابن فارس، طبع دار إحياء الكتب العربية-عيسى الحلبي، ١٩٧٨م
٦٥- صحيح البخاري(الجامع الصحيح المختصر) محمد بن إسماعيل أبو عبد الله البخاري، المتوفى:٢٥٦هـ، الناشر: دار ابن كثير- اليمامة- بيروت ، ط: ٣ في ١٩٨٧م ،تحقيق: د/ مصطفى ديب البغا
٦٦- صحيح مسلم (الجامع الصحيح) أبو الحسين مسلم بن الحجاج القشيري المتوفي: ٢٦١هـ ، ط: دار الفكر بيروت
٦٧- الصواعق المرسلة في الرد على الجهمية والمعطلة ، المؤلف: محمد بن أبي بكر بن قيم الجوزية، المتوفى: ٧٥١هـ ، المحقق: علي بن محمد الدخيل، الناشر: دار العاصمة الرياض، ط: ١ في : ١٤٨هـ
٦٨- الطراز المتضمن لأسرار البلاغة وعلوم حقائق الإعجاز، تأليف: يحيي بن حمزة بن علي الملقب بالمؤيد بالله المتوفى ٧٤٥هـ ، ط: دار الكتب العلمية بيروت ط١في ١٤١٥هـ ، الناشر: المكتبة العصرية بيروت في ١٤٢٣هـ
٦٩- العمدة، المؤلف: الحسن بن رشيق القيرواني، المتوفى: ٤٦٣هـ
٧٠- فتح الباري شرح صحيح البخاري، المؤلف: أحمد بن علي بن حجر أبو الفضل العسقلاني الشافعي، الناشر: دار المعرفة- بيروت، في: ١٣٧٩هـ ، تحقيق: أحمد بن علي بن حجر.
٧١- الفصول في الأصول، المؤلف: أحمد بن علي الرازي المحقق : د. عجيل جاسم النشمي، الناشر : وزارة الأوقاف-الكويت الطبعة :الأولى

٧٢- القرائن الصارفة للأمر عن حقيقته وأثر ذلك في الفروع الفقهية في كنابي الصيام والحج رسالة ماجستير للباحث محمد علي محمد الحفيان بجامعة أم القرى في عام ١٤١٦هـ

٧٣- القرينة الحالية وأثرها في تبيين علة الحكم الشرعي، دراسة أصولية، د/عبدالرحمن الكيلاني، دراسات الجامعة الأردنية

٧٤- القرينة عند الأصوليين وأثرها في فهم النصوص، محمد قاسم الأسطل ، بحث مقدم لنيل درجة الماجستير في أصول الفقه /كلية الشريعة في الجامعة الإسلامية بغزه في ٢٠٠٤م.

٧٥- قواطع الأدلة في الأصول .، أبوالمظفر منصور بن محمد بن عبدالجبار السمعاني، المتوفى: ٤٨٩هـ طبع ونشر: دار الكتب العلمية-بيروت ط: ١ في:، ١٤١٨هـ/١٩٩٩م

٧٦- الكليات، المؤلف: أبو البقاء؛ أيوب بن موسى الحسيني الكفوي، المتوفى: ١٠٩٤هـ

٧٧- كشف الأسرار عن أصول فخر الإسلام البزدوي، علاء الدين عبد العزيز بن أحمد البخاري، المتوفى: ٧٣٠هـ، تحقيق عبد الله محمود محمد عمر. ، الناشر دار الكتب العلمي، في: ١٩٩٧م.

٧٨- اللؤلؤ والمرجان فيما اتفق عليه الشيخان، جمع: محمد فؤاد عبدالباقي، ط: دار الفكر-بيروت، د. ت

٧٩- لسان العرب، المؤلف: محمد بن مكرم بن على، ابن منظور الانصاري الإفريقي، المتوفى: ٧١١هـ ، دار الطبع : دار صادر بيروت، الطبعة الأولى في ٢٠٠٢م

٨٠- المثل السائر لابن الأثير؛ محمد بن نصر الله بن محمد بن محمد بن عبد الكريم الشيباني الموصلي، المتوفى: ٦٢٢هـ ، تحقيق: محمد محيي الدين ، طبع ونشر: المكتبة العصرية-بيروت في ١٩٩٥م.
٨١- المجاز في القرآن الكريم بين المعتزلة والأشاعرة في القرنين الخامس والسادس الهجريين، صـ ٢٤، رسالة دكتوراه غير منشوره قدمت من الباحث: مذبوحي محمد إلى قسم اللغة العربية في كلية الآداب والعلوم الإنسانية والاجتماعية بجامعة أبي بكر بلقايد بالجزائر.
٨٢- المجاز في اللغة والقرآن بين الإجازة والمنع، د/عبدالعظيم المطعني،، مكتبة وهبة- القاهرة، الأولى في: ١٩٨٥م
٨٣- المحكم والمتشابه في القرآن الكريم، المؤلف الدكتور: إبراهيم عبدالرحمن محمد خليفة ، طبع ونشر : دار النهضة -مصر ، ط: ١، في :٢٠١٢م ، وهي في الأصل رسالة الدكتوراه الخاصة بأستاذنا المؤلف.
٨٤- مختصر الصواعق المرسلة على الجهمية والمعطلة لابن القيم، وما بعدها، اختصار: محمد بن الموصلي ، تخريج وتعليق: د/ حسن العلوي، مكتبة أضواء السلف، ط ١ في ١٤٢٥هـ.
٨٥- المدخل الفقهي العام، محمد مصطفى الزرقاء، مكتبة دار الريان- دمشق ، ط١ في ١٤٠٢هـ
٨٦- مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح، المؤلف: علي بن (سلطان) محمد، نور الدين الملا الهروي القاري، المتوفى: ١٠١٤هـ
٨٧- المزهر في علوم اللغة وأنواعها، للسيوطي جلال الدين، المتوفى ٩١١ هـ ،،شرح وتعليق: محمد جاد المولى وغيره، المكتبة العصرية- بيروت في ١٤١٢هـ

٨٨- المسائل المشتركة بين علوم القرآن وأصول الفقه وأثرها في التفسير، تأليف: فهد مبارك عبد الله الوهبي، مركز الدراسات القرآنية ، ط: ١، في ١٤٣٦هـ ٢٠١٥م، والكتاب في الأصل رسالة دكتوراه نوقشت في جامعة أم القرى –شعبة التفسير ١٤٣٦هـ

٨٩- المستصفى للغزالي؛ محمد بن محمد بن محمد الغزالي الطوسي، أبو حامد، المتوفى: ٥٠٥هـ ط: دار الكتب العلمية–بيروت، الطبعة الأولى في ٢٠٠٠م

٩٠- معالم أصول الفقه عند أهل السنة والجماعة ، محمد حسين الجيزاني، ط: دار ابن الجوزي الدمام السعودية، وأصل هذا الكتاب: رسالة دكتوراه نوقشت ١٤١٥هـ في الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة

٩١- مفتاح العلوم للسكاكي؛ يوسف بن أبي بكر بن محمد بن علي الخوارزمي سراج الدين، المتوفى: ٦٢٦هـ ط: دار الكتب العلمية بيروت في: ١٩٨٣م

٩٢- مقاييس اللغة، المؤلف أبو الحسين أحمد بن فارس بن زكريا القزويني الرازي، أبو الحسين، المتوفى: ٣٩٥هـ، المحقق : عبد السلام محمد هارون: ط: دار الفكر، الطبعة في ١٩٩٧م.، ودار: اتحاد الكتاب العربي في ٢٠٠٢م

٩٣- المنهاج شرح مسلم بن الحجاج؛ أبو زكريا يحيي بن شرف النووي، المتوفى: ٦٧٦هـ،، دار إحياء التراث العربي–بيروت، ط: ٢ في ١٣٩٢هـ

٩٤- منهج الاستدلال على مسائل الاعتقاد عند أهل السنة والجماعة ، المؤلف: عثمان حسن، مكتبة الرشد ، ط: ١ في ١٤١٢هـ

٩٥- المواقف، المؤلف: عضد الدين عبد الرحمن بن أحمد الإيجي،١٤٥/٣،الناشر: دار الجيل–بيروت، ط:١في: ١٩٩٧م تحقيق : د/عبد الرحمن عميرة
٩٦- الموافقات، المؤلف: إبراهيم بن موسى بن محمد اللخمي الغرناطي الشهير بالشاطبي(المتوفى: ٧٩٠هـ ،المحقق : أبو عبيدة مشهور بن حسن آل سلمان، الناشر : دار ابن عفان،، ط:١في: ١٩٩٧م
٩٧- النظرية اللسانية عند ابن حزم الأندلسي، د/نعمان بوقرة –الجزائر
٩٨- نفائس الأصول في شرح المحصول، المؤلف: شهاب الدين أبي العباس أحمد بن إدريس القرافي، المتوفى ٦٨٤هـ ، ط:٤ في: ٢٠٠٥ م
٩٩- نهاية السول للإسنوي؛ جمال الدين عبدالرحيم بن الحسن بن علي، المتوفى: ٧٧٢هـ، ط: دار الكتب العلمية بيروت في ١٤٠٥هـ، ، ط١ في ١٤٢٠هـ، ودار ابن حزم بتحقيق: د/شعبان محمد اسماعيل
١٠٠- الوصول إلى الأصول، المؤلف: أبو الفتح أحمد بن علي بن محمد بن برهان المعروف بابن برهان ، المتوفى: ٤٤٤هـ – تحقيق: عبدالمجيد أبو زنيد، مكتبة المعارف بالرياض، ط١ في١٤٢٠هـ